الأحكام النّحوية الكَمِّيَّة

في النظرية والتطبيق

د / إيهاب همّام الشيوي
مدرس النحو والصرف والعروض
بكلية آداب الوادي الجديد – جامعة أسيوط

مقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على معلم الناس الخير، وعلى آله وصحبه، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ... وبعد ،،،

فهذا بحثٌ ضاربٌ أطنابَه في أصول النظرية النحوية، حيث يناقش فكرة الكَمّ أو مبدأ (الكثرة والقلة) للأحكام النحوية على كل من مستويَيْ النظرية والتطبيق. وهو ينطلق في ذلك من كَوْنِ القاعدة النحوية غير التقعيد لها؛ فالقاعدة حكم عام تنضوي تحته عدة استعمالات لغوية تمثل ظاهرة لغوية معيّنة يُقاس عليها ويُنْتَحى نَحْوُها؛ فهي حكم من أحكام القياس النحوي، وصورة تجريدية لاستقراء التراكيب اللغوية. غير أنها لا تُعَدّ -بصورتها هذه- جزءًا من اللغة، بل تستحيل اللغةُ بمستوياتها المختلفة تطبيقًا لها عند الاستعمال اللغوي. أما التقعيدُ فهو الإجراء والمنهج الرصين الذي اتبعه النحاة في استنتاج القاعدة وتفسيرها، وتأويل ما جاء غير مطرد معها.

ولما كانت اللغةُ نظامًا يعتمد في قوانينه على اطراد الفكر، وإدراك العلاقات المشتركة في الظاهرة اللغوية؛ فقد وَعَى النحاةُ خطورةَ ذلك وأهميته، حين اصْطَفَوا من اللهجات العربية ما يقومُ بمهمة نقل التراث والثقافة العربية. والتعويل على المطرد من قواعد اللغة –في حد ذاته- حِفْظٌ لنظامها وعدم اضطرابها، ومع ذلك فإن وصف ما خالفها بعدم الاطراد لا ينفي عنه الفصاحة؛ لأنه منسوب إلى لهجات عربية أخرى فصيحة.

ويعكس تحكيمُ القاعدة المطردة النظرةَ المعيارية في اللغة عند صوغ قواعدها النحوية وتفسيرها. لكن إشكالية بُطْءِ التطور اللغوي للمفردات والتراكيب داخل النظام النحوي؛ إذا ما قُورِن بالتطور الناتج عن تداوليات الكلام في السياقات المتنوعة لأغراض مختلفة- يضعنا أمام استعمالات كثيرة من المستويات اللغوية الفصيحة غير المطردة مع تلك القواعد. وبناء على ذلك لا يَعْدَمُ البحثُ في العلاقة بين تنظير القاعدة المبنية على الكثير المطرد، وتطبيقاتها على الاستعمال اللغوي وجودَ مفارقات للاطراد اللغوي وشذوذه في

مناهج التقعيد عند النحاة، وخاصة أن فكرة (الكثرة) لم تكن محددة من الناحية الكمية في فكرهم؛ ومن ثمَّ تأثرت بها أحكامهم النحوية.

الدراسات السابقة:

سُبِقَ البحثُ في هذا المنحى بدراستين ربما كان لهما مَسَاسٌ –بطرف خفي– بموضوع البحث، وهما:

أحكام النحاة ولغة القرآن، للدكتور محمد ربّاع. بحث منشور بمجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثامن، تشرين أول ٢٠٠٦م.

الأحكام النحوية بين الثبات والتحول، للدكتور وليد محمد عبد الباقي. دار غريب بالقاهرة، الطبعة الأولى ٢٠١٤م.

منهج الدراسة:

اتّبعَتْ هذه الدراسةُ المنهجَ الوصفيّ، ثم التحليليّ، فارتكزت أولًا على المقولات النظرية للنحاة في مجال تنظير الاطراد والشذوذ، وتصنيفات الأحكام النحوية الكمية، ثم تحليل هذه المقولات من خلال تطبيقاتها في الدرس النحوي، وبيان أثرها في استخلاص القواعد؛ وذلك بهدف الوقوف على مدى توفيق النحاة، أو قصور منهجهم في إصدار أحكامهم الكمية.

خطة البحث:

جاء البحث في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس، وقد عنونت المبحثين على النحو الآتي:

التصنيف الكَمِّي للأحكام النحوية (المستوى النظري للاطراد والشذوذ).

من تطبيقات الأحكام الكَميّة، وأثرها في الدرس النحوي.

هذا، وأسأل الله –تعالى– العون، والتوفيق، والسداد ،،،

المبحث الأول
التصنيف الكَمّي للأحكام النحوية
(المستوى النظري للاطراد والشذوذ)

من مبادئ تَحَوُّلِ النحو العربي من طور المعرفة إلى طور الصناعة، والعلم المبني على الاستقراء الناقص أن يُؤَسَّس نظامُه على اطراد الفكر، وإدراك العلاقات المشتركة بين الظواهر اللغوية مناط الدراسة والتحليل. وقد كُتِب لبعض هذه الظواهر أن تطرد وتنقاس، ولم يكتب ذلك لبعضها الآخر. ويرجع اهتمام النحاة بتصنيف الأحكام الكمية لقضايا النحو الكلية والفرعية إلى أمرين: أولهما، أن الحكم النحوي أحد أركان القياس الأربعة -الأصل، والفرع، والعلة، والحكم- التي تُكْسِب القياسَ (حتميةَ) حملِ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه.

وثانيهما، كونه نشاطًا لغويًّا يستلزم (تجريد) ثوابت علم النحو، وتصنيف أبوابه. وبوجود الأمرين معًا –الحتمية وتجريد الثوابت– تتحقق سمة الشمول، بحيث لا يبقى من لغة العرب ما لا يخضع لقواعد هذا النحو(١). ويمكن رصد تصنيفات النحاة للأحكام الكمية في اتجاهين:

أ) تصنيف الأحكام على أساس الأصل النحوي:

يبني هذا الاتجاهُ تصنيفَه الكميَّ للأحكام في اطرادها وشذوذها على أصلين ثابتين في النظرية النحوية، هما القياس والسماع (الاستعمال). وقد قسّم علماء أصول النحو الاطراد والشذوذ في الأحكام إلى أربعة أقسام، هي(٢):

١- ما اطرد في القياس والاستعمال: وهو الغاية المطلوبة والمثابة المَنُوبَة، نحو: قامَ زيدٌ، وضربتُ عمَرا، ومررتُ بسعيدٍ.

٢- ما شذّ عن بابه وقياسه، ولم يشذ في استعمال العرب له، نحو: "استَحْوَذ". فإن بابه وقياسه أن يُعَلَّ؛ فيقال: "اسْتَحَاذ"، مثل: "استقام"، و"اسْتَعَاذ"، وجميع ما كان على هذا المثال. ولكنه جاء على الأصل، واستعملته العرب كذلك، وحكمه أنه يحفظ ولا يقاس عليه.

٣- ما شذ عن الاستعمال، ولم يشذ عن القياس، نحو: ماضي "يَدَع". فإن قياسه وبابه أن يقال: "وَدَعَ"، "يَدَعُ"؛ إذ لا يكون فعل مستقبل إلا له ماضٍ. ولكنهم لم يستعملوا "وَدَعَ"، اسْتُغْنِي عنه "بتَرك" فصار قول القائل الذي قال: (وَدَعَه) شاذًّا، وهذه أشياء تحفظ.

٤- ما شذ عن القياس والاستعمال معًا، فهذا الذي يُطْرَح ولا يُعَرَّج عليه، نحو: ما حُكِي من إدخال الألف واللام على "اليَجَدعُ". وحكمه أنه لا يسوغ القياس عليه، ولا ردُّ غيره إليه. ولا يحسن استعمالُه فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية.

ب) تصنيف الأحكام على أساس درجة الفصاحة اللغوية:

رغم اختلاف لغات العرب، وكلها حجة[٣] -كما قال ابن جني-؛ فإن المادة اللغوية التي قعَّد لها النحاة لم تكن على درجة واحدة من الفصاحة اللغوية. ومقومات الفصاحة عندهم هي انتماؤها لعصر الاستشهاد اللغوي، وصدورها عن العرب الأَقْحَاح، وكثرة استعمالها التي تكفلها معايير التناسب الصوتي والتركيبي في البنية وموافقتها القياس، ووضوح المعنى وعدم خفائه[٤]. فأعلى درجات التقعيد النحوي وأحكامه ما بُنِيَ على أكثر اللغات استعمالا، وأقواها فصاحة.

ولقد كان النحاة -رحمهم الله- أدقّ في نظرتهم تُجَاه ما يتخوف منه بعض الدارسين الذين ينظرون إلى الشاذ على أنه خروج من دائرة الصواب اللغوي. فحين سُئِل أبو عمرو بن العلاء عما وضعه مما سماه عربية: أَيَدْخُلُ فيها كلامُ العرب كله ؟، فقال: لا. وقيل له: كيف تصنع فيما خالفتك العرب، وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات[٥]. فاطراد بعض الاستعمالات اللغوية لا ينفي الفصاحة عن الاستعمالات التي لم تَرْقَ لدرجة الاطراد اللغوي.

ويستند البحث في تصنيف الأحكام الكمية -باعتبار درجة الفصاحة اللغوية- على تعدد اصطلاحات الاطراد والشذوذ عند النحاة. وأجدني مدفوعًا إلى نقاش هذه المسألة لتأكيد وجهة نظر البحث فيها، منطلقًا من كلام ابن هشام

الأنصاري عن النحاة بأنهم " يستعملون: غالبا، وكثيرا، ونادرا، وقليلا، ومطردا. فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل. فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر. فاعلم بهذا مراتب ما يقال في ذلك"[٦].

ولا يخفى أن محاولة ابن هشام الأنصاري الفصلَ بين اصطلاحات الاطراد والشذوذ، والتمييز بين دلالاتها مبنية على أساس كميّ عددي -أو بعبارة أخرى على أساس نسب تقريبية مفترضة-، ولكنها لم تغير من الوضع القائم شيئا؛ لأن مبدأ (الكثرة والقلة) في بناء القواعد والأحكام النحوية كان مفهوما ظنيا في فكر النحاة، لتأثره باختلاف ثقافاتهم، وتفاوت جهدهم في جمع المادة اللغوية وتصنيفها، وطبيعة مناهجهم التي يقعدون بها، ومن ثمّ اكتفى السابقون على ابن هشام الأنصاري بجملة من الحدود الظنية لهذه الاصطلاحات، ومنها على سبيل المثال:

- تعريف أبي الحسن الرماني: " المطرد: الجاري على النظائر. والنادر: الخارج عن النظائر إلى قلة في بابه "[٧].

- تعريف ابن جني: " جعل أهل علم العرب ما استمرّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردًا ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقيّة بابه، وانْفرد عن ذلك إلى غيره شاذًّا؛ حملاً لهذين الموضعين على أحكامٍ غيرها "[٨].

- تعريف الجاربردي: " الشاذ: ما يكون بخلاف القياس، من غير النظر إلى قلة وجوده وكثرته، كـ "القَوَد". والنادر: ما قلّ وجوده، وإن لم يكن بخلاف القياس، كـ "خزعال". والضعيف: ما يكون في ثبوته كلام، كـ "قُرطاس" "[٩].

- تعريف الشريف الجرجاني: " الشاذ: ما يكون مخالفا للقياس، من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته "[١٠].

- وذكر الشريف الجرجاني أن الشاذ نوعان: " شاذ مقبول، وشاذ مردود. أما الشاذ المقبول، فهو الذي يجيء على خلاف القياس، ويُقبل عند الفصحاء

والبلغاء. وأما الشاذ المردود، فهو الذي يجيء على خلاف القياس، ولا يُقبل عند الفصحاء والبلغاء.

والفرق بين الشاذ والنادر والضعيف، هو أن الشاذ يكون في كلام العرب كثيرا، لكن بخلاف القياس. والنادر: هو الذي يكون وجوده قليلا، لكن يكون على القياس. والضعيف: هو الذي لم يصل حكمه إلى الثبوت"[١١].

ويتفق كلٌّ من الجاربردي والشريف الجرجاني في جعل الشاذ خارجا على القياس، غير مُعَوِّلَيْنِ على مبدأ (الكثرة والقلة) في التمييز بينهما، ثم يعودان مرة أخرى إلى هذا المبدأ في وصف النادر بقلة وجوده. أما الضعيف في اللغة فهو ظنيُّ الثبوت. وانفرد الجرجاني بأن الشاذ في اللغة لا يكون على درجة واحدة، فليس كلُّ شاذّ مردودًا، كما أنه لا يكون كل مطرد مقبولا .

هذا من الناحية النظرية التجريدية للحدود النحوية، أما من الناحية التطبيقية فلم يختلف الأمر؛ بل تداخلت الاصطلاحات في التعبير عن المطرد بـ (الكثير، والقياس، والباب النحوي). والتعبير عن الشاذ بـ (القليل، والنادر، والضرورة، واللغة، واللهجة) وذلك على نحو ما تكشفه النصوص الآتية:

- يقول سيبويه: " وليس كلُّ شيء يكثر في كلامهم يُحمل على الشاذّ؛ ولكنه يُجرى على بابه، حتَّى تعلم أنَّ العرب قد قالت غير ذلك ... "[١٢].

- ويقول الفراء: " والنصب في قولهم: خمسة أثواباً شاذ، إنما يجوز مثله في ضرورة شاعر "[١٣].

- ويقول ابن السراج: " ولو اعْتُرِض بالشاذ على القياس المطرد؛ لبطل أكثر الصناعات والعلوم "[١٤].

- ويقول ابن الأنباري: " وأما الجواب عن كلمات الكوفيين، أما قوله: "ولكنّني من حُبِّها لَكَمِيُد ..."، فهو شاذّ لا يُؤخذ به؛ لقلته وشذوذه..."[١٥].

- ويقول ابن هشام الأنصاري: " وأما "إنْ" فإعمالَها نادِرٌ، وهو لُغة أهل الْعَالِيَةِ.... "[١٦].

ويمكن تَبَيُّنُ تداخل اصطلاحات (الشاذ) من عرض السيوطيّ لحكم جر " رُبَّ " للضمير، يقول: "والأصح أنّه -أي جر "رُبَّ"- الضميرَ ليس بقليل، ولا شاذا، بل جائز بكثرة فصيحا. وقال ابن مالك: هو قليل، وفي بعض كتبه شاذ. قال أبو حيان: وليس بصحيح إلا إن عَنَى بالشذوذِ شذوذَ القياس، وبالقلة بالنسبة إلى جرها الظاهر؛ فإنه أكثر من جرها الضمير "[١٧].

فحُكْمُ ابن مالك الأندلسي على المسألة مرة بالقلة، ومرة أخرى بالشذوذ يُثبت لنا أن اصطلاحات الشذوذ -وكذلك الاطراد- تناوبت فيما بينها عند إطلاق الأحكام النحوية، وهو ما يشي بأن فكرة الكم "الكثرة والقلة" التي احتكم إليها النحاة في التقعيد اللغوي لم تكن واضحة في أثناء بناء القواعد المعيارية، وتوجيه التراكيب اللغوية غير الشائعة.

رأي البحث في تصنيف الأحكام الكمية:

أطبق النحاة -من الناحية النظرية- على مبدأ الشيوع والكثرة في بناء القواعد المعيارية، وعدُّوا ما خالف هذا المبدأ شذوذا في اللغة، لا يُعتدّ به أو يكون محفوظًا في بابه ولا يقاس عليه. ولا ينقض هذه الغاية ما ادّعاه البعض بأن الكوفيين كانوا يبنون قواعدهم على القليل النادر والشاذ أحيانا؛ فهذا السلوك منهم لم يكن اعتراضًا على المبدأ العام، وهو الكثرة؛ بل لاختلاف أسلوبهم في التقعيد على ما يُقاس عليه أو ما لا يُقاس.

ويمكن تفسير اختلاف النحاة في تطبيق مقولة الكمّ "الكثرة والقلة" في تصنيف الأحكام النحوية من وجهتين:

الأولى، منهجية: إذ لم يصرح النحاة في منهجهم الذي قعدوا على أساسه القواعد ما المراد بالكثرة، أهي كثرة عددية أم كثرة نسبية ؟ -وهي في الواقع كثرة عددية- كما فُهِم من النص السابق لابن هشام الأنصاري. وبناء على ذلك رأى الأستاذ عباس حسن أن " غموض هذه المسألة الرئيسة: مسألة القلة والكثرة، بنوعيهما الذاتي والنسبي، أوقع الباحثين قديما وحديثا في حيرة واضطراب مؤلمين، يصوّب هذا ما يخطئه ذاك، ويبيح ذاك ما يمنعه

سواه..."[١٨]. ومن ثمّ غلبت الذاتية -وهي آفة البحث العلمي- على استعمال المصطلحات، فما يكون مطردًا عند بعضهم، يكون شاذًّا أو نادرًا، أو ضرورة ... عند آخرين، لا لشيء إلا لذاتية التناول لبعض النصوص والحكم عليها بالقاعدة العامة.

والثانية، ذاتية: حيث التفاوت بين النحاة في الثقافة اللغوية، ونسبية إلمامهم بالنصوص التي يقعدون لها؛ فلم يكونوا على درجة واحدة في الإلمام بكل النصوص التي اعتمدوا عليها في استخلاص قواعدهم، ولم يقتصر ذلك على الخلاف بين المدارس المختلفة، بل امتد بين أفراد المدرسة الواحدة. ودليل ذلك أن المبرد -وهو بصري المذهب- كان يردُّ كثيرًا من سماعات سيبويه، ومن ثمَّ القواعد التي تُبنى عليها، مما حدا بابن ولّاد إلى الانتصار لسيبويه منه، وجعل ابن مالك الأندلسي يُعرِّض به، بأنْ كان له " إقدام في ردّ ما لم يُرْوَ "(١٩).

وإذا ما اعتبرنا أن التحليل النحوي قد مر بمرحلتي الوصفية والمعيارية؛ تأكد لنا أن الاصطلاحات المعبرة عن الاطراد والشذوذ تمثل-في المقام الأول- وصفا للظواهر اللغوية القائمة على علاقات مشتركة أو متباينة فيما بينها، حيث إنها ارتبطت بالسماع اللغوي، والسماع وصف لا معيارية فيه. فمبدأ القلة والكثرة، سواءً الكمية منهما أو النسبية هو أقرب لقياس الظواهر والأنماط، وليس لقياس الأحكام في عملية التقعيد اللغوي، حيث يرتكز الأول على الاستقراء الناقص في بيان " مدى اطراد الظاهرة في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة، واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها، وتقويم ما يشذ من نصوص اللغة عنها، ومن ثمَّ فإنه يرفض الأخذ بالظواهر الشاذة، ويرد هذه الظواهر. كما يرفض الأخذ بالنصوص التي تحملها، مهما كان مصدر هذه النصوص "(٢٠). وبناء على ذلك يتحدد معنى الاطراد بكثرة ما ورد عن العرب من مسموعات ذات علاقات مشتركة، والتي تجعل منها ظاهرة لغوية تُنْتَحى عند

الكلام، في حين يتحدد معنى الشذوذ بقلة هذه المسموعات وندرتها، فلا يُلتفت إليها في عملية الانتحاء اللغوي.

أما علاقة اصطلاحات الاطراد والشذوذ بقياس الأحكام، فهي مرتبطة بمحورَيْ الدراسة النحوية السماع والقياس معا، أو إن شئت فقل: علاقة الوصف بالمعيار اللغويين. فالعلاقة بينهما قائمة على اعتبار القياس -قياس الأحكام- معيارا نقديا في الدراسة النحوية، كاشفا لما يجب أن يُقال من تراكيب لغوية تتفق مع القواعد المعيارية الملزمة للغة، وتحكم على ما خالفها بالشذوذ؛ ولذلك يُنظر إلى القياس على أنه عملية شكلية، يتم فيها " حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه "(٢١). أي تستلزم مَقيسًا (غير المنقول)، ومَقيسا عليه (المنقول)، وجامعا (معنى)، وحكما مترتبا على ذلك. ومن ثمَّ يكون للاطراد والشذوذ معنى آخر -غير معنَيَيْهما في قياس الظواهر والأنماط- هو موافقة المقيس للمقيس عليه في حكمه أو مخالفته له.

ومحصَّلة الأمر، أن الاضطراب في تحديد مدلول (الكثرة والقلة)، وتعدد المصطلحات التي عبَّر بها النحاة عن اطراد الظواهر اللغوية وشذوذها- أصاب الدراسة النحوية بالخلاف والتشعب في مسائل العلم، بل أدت إلى عزوف الكثيرين –قديما وحديثا- عن تعلم النحو. وخروجًا من هذا الاضطراب والتداخل في دلالات الاطراد والشذوذ، يتفق البحث مع الدكتور على أبو المكارم في توحيد الاصطلاحات، و" اعتبار مصطلح الاطراد عنوانًا على ظاهرة الكفاية الكمية للنصوص، تلك الظاهرة التي عُبِّر عنها بالفعل بعدد آخر من المصطلحات، في مقابل الشذوذ باعتباره العنوان الرئيس الدال على عدم كفاية النصوص، وإن شاركته في هذه الدلالة مصطلحات أخرى "(٢٢).

ويترتب على ذلك أن وصف القاعدة بالاطراد أو الشذوذ، والحكم على استعمالاتها اللغوية لا يُخرج ما شذّ عنها من دائرة الفصاحة اللغوية تماما، بل يعد وصفًا لدرجات الاستعمال اللغوي على جميع مستوياته التحليلية؛ ومن هذه الزاوية يمكن أن نفهم الاصطلاحات المعبرة عن الاطراد والشذوذ، نحو: "

غالب، وكثير، ونادر، وقليل، ومطرد، وشاذ، وضرورة، ولهجة، وقياس، وسماع ..."- بوصفها من إجراءات التقعيد والوصف اللغويين عند بناء النحاة للقاعدة وتفسيرهم إياها، وبيان درجات التراكيب اللغوية في الفصاحة وكثرة الاستعمال.

إذن، الاطراد والشذوذ يمثلان في التصنيف الكمي للأحكام النحوية إجراء منهجيا في عملية التقعيد اللغوي؛ لأنه سبيلُ المقعِّد إلى الوصول للقاعدة التي تمثل حكمًا عاما ضابطا لممارسة اللغة، والحفاظ على خصائصها التركيبية والدلالية؛ حيث إن القاعدة جزءٌ من اللغة، أما التقعيد فهو وسيلة إنتاج القاعدة وتفسيرها. يقول الدكتور حسن الملخ في ذلك: " كلُّ بحث يتجاوز هذه القاعدة بالتعليل أو التفسير يعد من التقعيد لا من القاعدة، ومن هذا التقعيد بحثُ شروط السماع وأبعاده وتأويله؛ أي أن التقعيد هو الجانب النظري في الموروث النحوي من السماع والقياس، وهو الذي ينتمي إلى نظرية النحو ومناهجه؛ فيكون مناط الاجتهاد ومدخل التيسير "[٢٣].

والتعبير عن الاطراد والشذوذ باصطلاحات عدة قد تتقارب أو تتباعد مدلولاتها هو وصفٌ لمستويات الفصاحة اللغوية، ودرجات شيوع استعمالات الظاهرة النحوية، وليس لتصنيف الأحكام النحوية إحصائيا وكميا بطريق حاسمة –وهي غايةٌ مرجوة عند النحاة–؛ لأسباب منهجية، وفروق فردية بين النحاة في تطبيق مبدأ (الكثرة والقلة) على النصوص، والأحكام النحوية المترتبة عليها.

المبحث الثاني

من تطبيقات الأحكام الكمية وأثرها في الدرس النحوي

انتهى البحث إلى أن التصنيفات الكمية للأحكام النحوية ارتكزت على مبدأ عام في تصنيف المادة اللغوية المقعّد لها هو (الكثرة والقلة) العددية، وسيمضي البحث مُسْتَقْرِئًا تطبيقاتها الكمية في إصدار الأحكام على الظواهر اللغوية؛ راصدًا إيجابياتها وسلبياتها في الدرس النحوي، وذلك في النقاط الآتية:

الحكم باطراد ما قلّ استعماله:

وضع النحاة أصل (الكثرة) في النصوص المسموعة، غير أنهم خالفوا ذلك؛ فبنوا القاعدة على المثال الفرد واحتجوا به؛ وجبروا القصور في تطبيقه بأصل: " ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يُقاس على القليل لموافقته القياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له "(٢٤). فقبول المسموع الفرد وحجيته مشروط بموافقة القياس، وعدم النظير له في المسموعات مع إطباق العرب على النطق به(٢٥).

ومن المفاريد المسموعة التي بنى عليها النحاة قاعدة مطردة في النسب لما كان على بناء "فَعُولَة" (إجراء فَعُولَة مجرى فَعِيلَة)، فقالوا في "شَنُوءَة": "شَنَئِيّ". وذلك بشرطين: عدم تضعيف العين، وأن تكون العين واللام صحيحتين، نحو: (قَتُوبَة، قَتَبِيّ)، و(رَكُوبَة، رَكَبِيّ)، و(حَلُوبَة، حَلَبِيّ) ... حيث تحذف "واو" المد، وتبدل الفتحة من الضمة، وذلك حملا على "فَعِيلَة"، نحو: (حَنِيفَة، حَنَفِيّ)، و(صَحِيفَة، صَحَفِيّ) بحذف الياء، وإبدال الفتحة من الكسرة.

وعلة (إجراء فَعُولَة مجرى فَعِيلَة) في النسب –رغم قلته– هي المشابهة اللفظية بينهما في" أن كل واحدة من (فَعُولة، وفَعِيلَة) ثلاثي. ثم إن ثالث كل واحد منهما حرف لين يجرى مجرى صاحبه، ألا ترى إلى اجتماع الواو والياء ردفين – في القافية– وامتناع ذلك في الألف، وإلى جواز حركة كل واحدة من الياء، والواو مع امتناع ذلك في الألف إلى غير ذلك. ومنها أن في كل واحدة من فَعُولة وفَعِيلَة تاء التأنيث. ومنها اصطحاب فَعُول وفَعِيل على الموضع الواحد، نحو: أَثِيمٌ وأَثُومٌ، ورَحِيمٌ ورَحُوم، ومَشِيّ ومَشُوّ، ونَهِيّ عن الشيء ونَهُوّ..."(٢٦).

وقد اختلف النحاة في الحكم على (إجراء فَعُولَة مجرى فَعِيلَة) في النسب على قولين: الأول، رأى سيبويه والجمهور أنه قياس مطرد. والثاني، رأى المبرد أنه شاذ لا يقاس عليه. وعقّب ابن يعيش عليهما بأن " قول أبي العباس متينٌ من

جهة القياس، وقول سيبويه أشد من جهة السماع. وهو قولهم: "شَنَئِيّ"، وهذا نصٌّ في محل النزاع "(٢٧).

وبموازنة القولين -وهما لنحويَّيْنِ بصريَّيْن- يتبين تمسك المبرد بالقياس في الحكم بالشذوذ على المسألة؛ وذلك استنادا إلى قاعدة أصولية بصرية، هي أن مبدأ (الكثرة) في المقيس عليه غير متوفر؛ ومن ثمّ لا يقاس على الشاذ. أما موقف سيبويه في الاعتداد بالسماع والحكم بالاطراد، ولو بمثال واحد، رغم مخالفته الأصل البصري، فقد برّره الأخفش بقوله: " إنما جاء هذا في حرف واحد يعني: شَنُوءَة ". ثم يعلق ابن جني عليه قائلا: " وما ألطف هذا القول من أبي الحسن، وتفسيره أن الذي جاء في "فَعُولَة" هو هذا الحرف، والقياس قابله، ولم يأتِ فيه شيء ينقضه. فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضا صحيحا في القياس مقبولا؛ فلا غرو ولا ملام "(٢٨).

ومحصَّلة الأمر، أن نحاة البصرة لم يشترطوا في المقيس عليه الكثرة، إذ قاسوا على القليل عند موافقته القياس، ولم يرد ما ينقضه، فالمثال في (شَنُوءَة، شَنَئِيّ) لم يكن عدولا عن أصل القاعدة؛ حتى يُبحث فيه عن الكثرة مناط القياس، لذا كانت المسألة أصلا قائما بذاته. غير أن البحث قد اختار هذا المثال -وهو كلّ ما ورد في بابه- للتنبيه على أن النحاة يبنون القاعدة أحيانا على المثال الفرد، إن لم يرد في ذلك غيره. ولم أمثّل لذلك بما أُخِذ على نحاة الكوفة من بناء القاعدة على مثال واحد أو مثالين؛ لأن هذا السلوك اللغوي منهم -في نظر البحث- لم يكن إلا في حال عدم وجود نظائر له، مع موافقته القياس في أغلب الأحيان؛ ولذا يرى البحث ضرورة إعادة النظر فيما اتُّهم به الكوفيون من بناء قواعدهم على النادر والشاذ؛ لأن البصريين أيضا بنوا بعض القواعد على المثال الواحد والمثالين، كما أنهم لم يحددوا عدد الأمثلة الكافية التي يبنون عليها، فهي متفاوتة من قاعدة نحوية إلى قاعدة أخرى، ومن باب نحوي إلى باب آخر(٢٩).

ويشير البحث إلى أننا أمام تطور في الفكر النحوي، حيث التخفف من قسرية مبدأ (الكثرة) في بناء القاعدة، واستبدال أصل " عدم اشترط الكثرة في المقيس عليه " به. وأحسب هذا التطور نتاجًا لغموض مفهوم الكم (القلة والكثرة) عند النحاة، حيث رأوا أن هناك نصوصا قليلة توافق أقيستهم النحوية، ووجدوا نصوصا أخرى تفوقها في الكثرة؛ إلا أنها لا توافق القياس، فقالوا بأنه إذا تعارض القياس مع السماع الكثير؛ فالقياس مقدّم عليه. ويؤخذ من ذلك أن بعض النحاة نظروا إلى بعض المسائل اللغوية على أنها قياسية، وإن قلّت سماعاتها، ونظر آخرون إليها على أنها سماعية؛ رغم موافقتها القياس، وهو ما يُفْضِي إلى القول بوقوع خلاف حول الظاهرة اللغوية التي يقيسون عليها.

الحكم بشذوذ ما كَثُر استعماله:

السماع والقياس أصلان مكينان في النظرية النحوية، وهما يعكسان مراحل

فكر النحاة في دراسة اللغة، فالدرس الوصفي يُغَلِّبُ السماعَ على القياسِ، في حين يُعطي الدرس المعياري القياسَ أولوية تفوق السماع. وهذه قضية لا يريد البحث الخوض فيها؛ لأنه مسبوق إليها(٣٠).

وقد عرَّف ابن الأنباري السماع بأنه " الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة "(٣١). فهو يحدُّه بصحة الرواية عن العرب الفصحاء، وأن يكون خارجا عن حد القلة إلى حد الكثرة.

والقياس: هو " تقدير الفرع بحكم الأصل. وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلّةٍ، وإجراء حكم الأصل على الفرع. وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع. وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع "(٣٢). فعملية القياس النحوي عملية صورية شكلية، تقتضي أصلا، وفرعا، وعلة جامعة، وحكما يترتب عليها.

ورغم كثرة استعمال بعض الظواهر اللغوية؛ فإن النحاة حكموا عليها بالشذوذ، معلّلين ذلك السلوك اللغوي بطرد الباب النحوي، والتواتر في خصائصه، أو بمراعاة أصل الوضع، وهو ما حدث في قاعدة (نقل المصدر) إلى

الوصف به أو إلى الحال، وأرى أن عرض أقوال النحاة فيها ينضوي على بعض المفارقات التي يكشف عنها الخلاف النحوي بينهم في هذه المسألة.

أ) نقل المصدر إلى الوصف به:

ثبت من استقراء النصوص أن إجراء نقل المصدر للوصف به له مستويان في الاستعمال اللغوي، هما:

الأول، النقل على سبيل المجاز والمبالغة فيه: حيث يكون الموصوف هو عين الصفة، فلا يُؤوَّل، نحو: "هو قاضٍ عدلٌ"، و"هما قاضيان عَدلٌ"، و"هم قضاةٌ عدلٌ" .. وهكذا. وتفسير ذلك: " أنه –المصدر- جنس يدل بلفظه على القليل والكثير؛ فاستغني عن تثنيته وجمعه ... "(٣٣).

والثاني، النقل على سبيل الحقيقة: حيث يؤول المصدر؛ بحثًا عن رابط يربط الصفة بموصوفها، وقد أوّله الكوفيون بمشتق، نحو: "صحبتُ عالمًا كرَمًا"؛ أي كريمًا. وقد جعل الدماميني تأويله باسم الفاعل كثيرًا، وباسم المفعول قليلًا(٣٤).

أما البصريون فقد أولوا المصدر على حذف مضاف هو الصفة، وفي ذلك مراعاة لأصل وضع المصدر على الإفراد والتذكير. واعترض ابن الحاجب على تأويلهم من وجهين: " أحدهما: أنه يلزمه أن يُوصف بجميع المصادر على هذا النحو. والآخر: أنه يلزمه حذف مضاف "(٣٥).

ويُحَصَّل من ذلك أن النحاة –حين فرقوا بين نقل المصدر للوصف به على المجاز والمبالغة، وكونه على الحقيقة- يُقرّون بأن ثوابت الأسلوب لا تتعارض وثوابت النحو الممثَّلة في القواعد التي لا يجوز الخروج عليها، كما أن التفرقة منوطة بملابسات السياق وقرائنه، فالنقل المراعَى فيه المبالغة والمجاز أَدْخَلُ في باب التنغيم، بوصفه تطريزا صوتيا للغة المنطوقة؛ إذ إنّ اللغة المكتوبة لا تُفَرِّق بين المبالغة والحقيقة في الاستعمال، اللهم إلا بعلامات كتابية، كالترقيم مثلا.

وتبدو المفارقة في اطراد قاعدة نقل المصدر إلى الوصف به من جهة القياس مراعاة لأصل الوضع، وشذوذها في السماع؛ رغم كثرة وقوع المصدر صفة في كلام العرب، كما نص على ذلك بيتُ الألفية:

ونَعتُوا بمَصدرٍ كثيرَا فالتزمُوا الإفرادَ والتذكيرَا

فالوصف بالمصدر كثيرٌ في كلام العرب، ورغم ذلك هو غير مطرد؛ لكونه خلاف الأصل في باب الصفة، بأن يكون مشتقا، نحو: "هذا رجلٌ عدلٌ، وصبرٌ، وصومٌ، ورِضًى". ويعلل أبو القاسم السهيلي خروجه من دائرة الاطراد، بقوله: " إنما لم يكن نعتًا؛ لأنه لا رابطَ بينه وبين الاسم الأول؛ ولأنه اسم جنس على حاله"(٣٦). فدلالة المصدر على الحدث -عندهم- لا تفي بالربط بينه وبين الموصوف، وافتقار الموصوف إلى هذا الرابط كان وراء رفض الوصف به.

ولعل هذا التناقض بين كثرة المسموع وشذوذ حكمه النحوي في قاعدة نقل المصدر إلى الوصف به،- وهو في نظر البحث نتاجُ غموض فكرة الكمّ في أثناء التقعيد اللغوي- دفعت ابن درستويه إلى اعتبار وضع المصادر موضع الصفات " جائز مطرد، منقاس غير منكسر "(٣٧).

ونتيجة لهذا التردد بين الاعتراف بمبدأ الكثرة في بناء القاعدة وتجاهله في بعض المواضع، شرع متأخرو النحاة يوسعون قاعدة نقل المصدر إلى الوصف به؛ ليكون مطردًا، وذلك بإضافة شروط نحوية تحكم توارده، وهي: " أحدها: أن لا يُؤنث، ولا يثنى، ولا يجمع. الثاني: أن يكون مصدرَ ثلاثيٍّ، أو بزنة مصدر ثلاثي. الثالث: أن لا يكون ميميا "(٣٨).

ويلاحظ أن هذه الشروط لم تكن خاضعة لذوق المقَعِّد أو النحوي، وإنما هي نابعة من طبيعة التقعيد اللغوي ذاته الذي يصف السلوك اللغوي في استعمال التراكيب، ويحدد الظاهرة اللغوية ويفسرها، قبل الوصول إلى حكم عام هو القاعدة النحوية. فالشرط الأول يُراعي خصائص بنية المصدر في اللغة، بمراعاة أصل الوضع فيه على الإفراد والتذكير، والذي كان سببًا في عدم الاعتراف باطراده؛ رغم كثرته. أما الشرطان الثاني والثالث، فلأنه لم يرد

المصدر في كلام العرب والقرآن الكريم إلا ثلاثيا غير ميمي، نحو قوله تعالى: ﴿ وَجَآؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ (يوسف: ١٨)، وقوله: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ (الملك: ٣٠).

ب) نقل المصدر إلى الحال :

أما نقل المصدر للحال، فيثبت الاستقراء صورتين له، هما:

- صورة التنكير، نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾ (البقرة: ٢٦٠)، والتأويل: ساعياتٍ. وقوله: ﴿ ولا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلحَافًا ﴾ (البقرة: ٢٧٣)، والتأويل: مُلْحِفِينَ.

- وصورة التعريف، كقول الشاعر:

فَأَرْسَلهَا العِرَاكَ ولَمْ يذُدْهَا ولَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغصِ الدِّخَالِ(٣٩)

والتأويل: فأرسلها معتركة.

والأصل في الحال أن تكون وصفًا؛ لدلالتها على ذات صاحبها، ومعنًى هو هيئته، نحو: "أقبلَ الصبيُّ مبتسمًا". ولذلك كان نقل المصدر إلى الحال خلاف الأصل؛ لدلالة المصدر على المعنى دون الذات، نحو: "صَحِبْتُ الشيخَ علمًا"؛ أي عالمًا. فالمصدر دل على الحدث "العلم"، ولم يدل على الذات "الشيخ".

ولم تكن صورتا نقل المصدر إلى الحال على درجة واحدة من الكثرة والشيوع، يقول ابن مالك في ذلك: " وكَثُر المنكر؛ لأنه يُحْوِج إلى تأويل واحد. وقلَّ المعرّف اللفظ؛ لأنه يُحْوج إلى تأويلين: تأويل الوصفية، وتأويل التنكير "(٤٠). فهو يُرْجِع تفاوت الكثرة بين الصورتين إلى قاعدة التوجيه النحوي " ما يحتاج لتأويل واحد أولى مما يحتاج لتأويلين أو أكثر "، وهي من عمل المُقَعِّد في تفسير الظاهرة، وليست من الممارسات اللغوية عند المتكلمين باللغة.

لكن السيوطي يرى أهمية المقارنة العددية في كثرة الاستعمال بين نقل المصدر إلى الوصف به، ونقله إلى الحال، فـ " هو -يريد نقل المصدر إلى الحال- أكثر من وروده نعتًا "(٤١).

وقد اختلف النحاة في الحكم على نقل المصدر إلى الحال، فقال سيبويه بشذوذه وتبعه الجمهور في ذلك؛ مراعاة لأصالة الوصف في الحال(٤٢). بدلالته على صاحبها في المعنى والذات، وهذا لا يحققه المصدر.

وورد عن المبرد قولان: الأول، يجيز القياس عليه مطلقًا. والثاني، يجيزه فيما كان من نوع عامله، وهو أشهرهما، نحو: "قتلته صبرًا"، و"أتانا سرعةً"(٤٣).

ولم يستبعد ابن مالك قياسه على قول المبرد؛ فقد نصَّ كل من ابن مالك وابن الناظم على قياسه بتوسيع قاعدة نقل المصدر إلى الحال في الأنواع الآتية:

- ما وقع بعد خبر معرّف بـ " أل " الدالة على الكمال، نحو: "أنت الرجلُ علمًا"، و" هو الفتى أدبًا ".

- بعد خبر يُشبَّه به مبتدؤه، نحو: "أنت زهيرٌ شعرًا، وحاتمٌ جودًا، والأحنفُ حلمًا".

- بعد " أمّا "، نحو: " أمّا علمًا فَعَالِمٌ "، و " أمّا حفظًا فحافظٌ "(٤٤).

وقد وجَّه أبو حيان الأندلسي النوعين الأول والثاني على التمييز(٤٥).

وينبه البحث على ثلاثة أمور، هي:

أولا- إن تأويل البصريين للمصدر الواقع حالا بمشتق هو ذاته تأويل الكوفيين له عند وقوعه صفة، وقد اعترض عليهم البصريون قائلين بأنه على حذف مضاف هو الصفة. ويؤخذ من ذلك اضطراب الفريقين في حقيقة المصدر في البابين، ومن ثمَّ حاول الصّبان دفع هذا التنافي قائلا: " إنَّ كُلاً ذكر في كُلٍّ من الموضعين ما هو بعض الجائز عنده "(٤٦). وثمرة ذلك أن هذه التأويلات أمرٌ شكليٌّ، وجوهر المعنى واحد في نقل المصدر إلى الحال أو الوصف به.

ثانيا- يكاد يقع إجماع النحاة على عدم اطراد نقل المصدر للوصف. أما نقله للحال، فقد جعله بعضهم غير مطرد، وجعله بعضهم مقيسًا فيما كان نوعًا لعامله، وبعضهم قاسه في ثلاثة أنواع، وبعضهم قاسه مطلقا. وبالنظر إلى كثرة الشواهد الواردة في وقوع المصدر حالا، وكثرته إذا ما قورن بوقوعه صفة، فإن البحث يميل إلى جواز القياس عليه.

ثالثا- الغاية من إضافة شروط نحوية للقاعدة هو استيعاب التراكيب اللغوية التي ثبتت فصاحتها في الاستعمال؛ وإن لم تَرْقَ إلى درجة الاطراد في القياس. ويُحمد للنحاة صنيعهم هذا؛ لما فيه من حفظ للموروث اللغوي بمستوياته المختلفة. ويرى البحث أن هذا الإجراء لو فَعَّله النحاةُ في تعاملهم مع كل شاذّ في اللغة؛ لضيقوا به دائرة الشذوذ اللغوي، ويسّروا تعليم القواعد النحوية، وواكبوا تطور اللغة في ألفاظها وتراكيبها في سائر مراحلها التاريخية.

٣- صوريّة (شكلية) الأحكام النحوية:

من الأمور التي يجب أن تراعى عند التقعيد اللغوي أن تكون " القاعدة وصفًا لسلوك عملي معين في تركيب اللغة، ويلاحظ أن يكون هذا السلوك مطردًا، حتى يُعَبَّر عنه بالقاعدة "(٤٧). لذا بُنيت القاعدة على السماع أولا، باعتباره وصفًا للسلوك اللغوي، ثم ثُنِّيَتْ بالقياس، بوصفه معيارا نقديا للظاهرة اللغوية. غير أن النحاة في كثير من الأحيان كان تستغرقهم معيارية القياس؛ فيضعون أحكاما قائمة على الحجاج العقلي الذي لا يعضدها السماع عن العرب؛ ومعنى ذلك أن كَمَّ النصوص المسموعة المؤيدة للقاعدة والحكم هو "الصفر" العددي. وأمثّل لصورية الأحكام النحوية بمسألتين:

أ) ترخيم العلم المركب:

ينقسم العلم المركب إلى مركب إضافي، نحو: "عبد الله، وآل عكرمة"، ومركب مزجي، نحو: "سيبويه، وحضرموت"، ومركب إسنادي، نحو: "تأبّط شرًّا، وشَابَ قَرنَاها". ويلحق بالعلم المركبِ المركبُ العددي إذا سُمّي به، نحو: "اثنا عشر ...، وتسعة عشر".

وتفتقر قاعدة ترخيم (العلم المركب) إلى النصوص المسموعة؛ ومن ثمّ وقع خلافٌ نحوي خالص الذهنية، يستظهر فيه كل فريق لرأيه دون أن يفيد اللغة بطائل، مما دفع أبا حيان الأندلسي إلى القول بأن: " المنقول عن العرب أنها لم ترخمه البتة، وإنما رخمه النحويون قياسا "(٤٨). ويوجز البحث آراءهم في هذه المسألة على النحو الآتي(٤٩):

- أجاز الكوفيون ترخيم المركب الإضافي، بحذف آخر المضاف إليه، مستدلين بقول زهير بن أبي سلمى:

خُذُوا حَظَّكُمْ، يا آلَ عِكْرِمَ، واذْكُرُوا

أَوَاصِرَنَا، والرّحْمُ بالْغَيْبِ تُذْكَرُ(٥٠)

والشاهد في "آلَ عكرمَ"، حيث حذف التاء في آخر المضاف إليه، على لغة من لا ينتظر. لكن سيبويه منع ترخيمه، وحمل البيت على الضرورة(٥١).

- أما المركب الإسنادي، فلم يجزه سيبويه وأكثر النحاة؛ لافتقاره إلى السماع. ويعلل رضي الدين الأستراباذي منع ترخيم المركبين الإضافي والإسنادي بعدم أمن اللبس؛ " لأنهما إذا سمّي بهما يُراعى حال جزأيهما قبل العلمية من استقلال كل واحد من الجزأين بإعرابه على ما يجيء في باب التركيب. فلما كان كل واحد من جزأيهما مستقلا من حيث اللفظ؛ أي الإعراب لمراعاة حالهما قبل العلمية انمحى بعد العلمية عن كل واحد من جزأيهما معنى الاستقلال "(٥٢).

- وأما المركب المزجي، نحو: "سيبويه، وحضرموت"، ففيه تفصيل وخلاف: فقد ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى جواز ترخيمه مطلقا، وذلك بحذف "ويه"، فيقال: "سيبَ، وحَضْرَ". ومنع جمهور الكوفيين ترخيمه مطلقا، ووافقهم أبو حيان الأندلسي؛ لأن فيه ثلاث لغات: البناء لغير النداء، والإضافة، ومنع الصرف.

وأجاز الفراء وابن كيسان من الكوفيين ترخيمه. فعند الأول يكون على حذف "الهاء"، وقلب الياء ألفا، فيقال: "يا سيبوَا". وعند الأخير على حذف الحرف أو الحرفين، فيقال: "يا حضرمَ، ويا بعلبَ".

- والمركب العددي، إذا سمي به، وكان غير "اثني عشر، واثنتي عشرة"، نحو: "خمسة عشر"، فيجوز ترخيمه على مذهب البصريين، بحذف عجزه، فيقال: "يا خمسةَ". وإذا كان " اثني عشر، واثنتي عشرة "، فيحذف عجزه مع آخر حرف في الصدر؛ فيقال: "يا اثنَ، ويا اثنتَ". وأما الفراء فقد منع ترخيمه.

ب) تقديم جملة الخبر على (كان) الناسخة أو توسطها:

وقع خلاف نحوي حول (تقديم جملة الخبر على " كان "، أو توسطها بينها وبين اسمها)؛ لافتقار المسألة إلى السماع، نحو: "أبوه منطلقٌ كان زيدٌ"، و"كان أبوه منطلقٌ زيدٌ". وخلاصة أحكامه النحوية على النحو الآتي:

- ذهب جمهور النحاة إلى جواز التقدم والتوسط، بشرط اتصال أجزاء جملة الخبر؛ حملا على تقديم الأخبار المفردة. وهو رأي ابن السراج، وابن مالك الأندلسي. وقال الأول منهما: إن " القياس لا يمنع من تقديمه، إذ كانت الأخبار تُقَدّم، إلا أني لا أعلمه مسموعًا من العرب "(٥٣).

- وذكر السيوطي أن فريقا من النحاة لا يجيز تقدم الخبر ولا توسطه، وسندهم في ذلك عدم سماعه عن العرب(٥٤). ولئلا يترتب على ذلك مخالفة تركيبية بعود الضمير على متأخر في اللفظ، إذا اشتملت جملة الخبر على ضمير يربطها بالاسم المتأخر عنها.

وهكذا لا يترجح الخلاف في هاتين المسألتين؛ لأن المحكَّ فيهما القياسُ المحض، وكل فريق يستظهر على الفريق الآخر بأدلته العقلية التي لا ينهض بها دليل نقلي عن العرب. ومن هنا يميل البحث إلى رفض ترخيم العلم المركب؛ لعدم وجود قرينة أمن اللبس، واستنادا إلى أن العرب لم تتحدث به، كما أنه من الأولى تأخير الخبر؛ فمن البدهي أن يتقدم المُخْبَرُ عنه على الخبر؛ حتى يتضح في ذهن المتلقي قبل الإخبار عنه.

وينبه البحث على أمرين مستخلَصَيْنِ من الأحكام النحوية الصورية:

أولا- أن جلَّ هذه الأحكام المبنية على القياس المحض صادرةٌ عن ظواهر لغوية مختلف في أصل وجودها، كما أنها " تعبير صادق عن إحساس النحاة بقصور استقرائهم للظواهر اللغوية، ذلك الاستقراء الذي اعتمدوا فيه على مجهودهم الفردي، فراحوا يتخذون من قواعد المنطق والقياس وسيلة لجبر هذا القصور "(٥٥).

والجهد الفردي يتأثر بالفروق الفردية لديهم في قوة الحفظ، واستيعاب المادة اللغوية المعتمدة في التقعيد والتوجيه.

ثانيا- هيمنة القياس بمفهومه الشكلي على النحو العربي الذي أعقب توقفَ عملية السماع اللغوي؛ ذلك أن السماع والرواية عن العرب قد حُسم أمرهما - مكانيًا- بالأخذ عن قبائل بعينها دون أخرى، وزمانيًا بمنتصف القرن الرابع الهجري في البادية، وبأواخر القرن الثاني الهجري في الحضر. وتضييق مكان التقعيد اللغوي وزمانه- رغم نُبل هدفه في ضمان فصاحة مادة التقعيد- قد حدا بالنحاة إلى العكوف على المادة اللغوية بالدراسة والتمحيص، وإعمال الفكر، والقياس الشكلي في استخلاص قواعدهم، بعد أن كان القياس استقرائيًا يحمل النصوص على نصوص أخرى، فكَثُرت استثناءات القاعدة، وتعددت مسائلها، وتضاربت أحكامها المفتقرة للأدلة السماعية؛ " ومن ثمّ اضطروا إلى البحث في المرويات علَّهم يستخلصون منها مادة لغوية جديدة. وهكذا لم يجدوا بُدًّا من تجاوز ما تقرر من قبلُ من أساليب المرويات ... وكان أبرز ما توصلوا إليه -في هذا المجال- الاحتجاج بالقراءات الشاذة، وبالحديث "(٥٦).

ومن ذلك -على سبيل المثال- حكم (رفع المستثنى بعد "إلا" في كلام موجب تام يُوجِبُ نصبه). وقد تناول ابن مالك الأندلسي هذه المسألة في كتابه " شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح "(٥٧)، ودعمها بشواهد من القراءات القرآنية والأحاديث الشريفة، كقراءة ابن كثير وأبي عمرو: ﴿ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتُكَ ﴾ (هود: ٨١)، برفع "امرأتُك". وقراءة: ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ (البقرة: ٢٤٩)، برفع "قليلٌ". ومن الحديث الشريف، قوله صلى الله عليه وسلم: " كلُّ أمتي معافى إلا المجاهرون "(٥٨). وقوله: " ولا تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله "(٥٩). وقوله: " ما للشياطين من سلاحٍ أبلغُ في الصالحين من النساءِ إلا المتزوجون. أولئك المطهرون المبرؤون من الخنا "(٦٠).

ونبه ابن مالك الأندلسي على أن أكثر المتأخرين من البصريين لا يعرفون في هذا النوع إلا النصب، وهم يؤولونه بتكلف على حد قوله، بأن المرفوع بعد "إلا" ركن من جملة اسمية مقدرة بعدها. والتأويل مرتبًا على حسب الشواهد المذكورة: "إلا امرأتُك لم يُسْرَ بها"، و"إلا قليلٌ منهم لم يشربوا"، و"إلا المجاهرون بالمعاصي لا يُعافون"، و"إلا اللهُ يعلم بأي أرض تموت كل نفس"، و"إلا المتزوجون من الصالحين". أما الكوفيون فلهم فيه مذهب آخر، وهو جعل "إلا" حرف عطف، وما بعدها معطوف على ما قبلها.

إذن، نحن أمام تطور في الفكر النحوي في عملية دعم القواعد غير المطردة بتوسيع رقعة المسموعات، ويعد هذا الإجراء ردَّ فعل طبيعي لتحكيم النحاة القياسَ المحض في استخلاص القواعد التي لا يعضدها السماع عن العرب. ورغم وجود هذه المسموعات في المراحل الأولى للتقعيد؛ فإن المراحل التالية لها قد شهدت الإكثار من القراءات الشاذة، والأحاديث الشريفة في الاستشهاد على صحة بعض الاستعمالات اللغوية، وإدخالها تحت لواء القواعد المطردة.

٤- ظنيّة الأحكام النحوية (التوهم) فيما خالف القاعدة المطردة :

بنى النحاةُ بعضَ أحكامهم على التخيل والتصور الذهني لما هو غير موجود بالفعل في التركيب اللغوي؛ مما أوقعهم في مَظِنّة الاتفاق أو الاختلاف مع مقاصد المتكلمين وأغراضهم المُنْجَزَة باللغة، ولعل هذا ما هدف إليه رضي الدين الأستراباذي بقوله: " أمور النحو أكثرها ظنيّ "(٦١). وقد عُرِفت ظنية الأحكام النحوية لما خالف القاعدة المطردة عند الباحثين بظاهرة التوهم.

ومن أمثلتها أحكام قاعدة (البساطة والتركيب في حروف المعاني)، نحو: (لات، وإذن... وغيرهما). يقول ابن أم قاسم المرادي في (لات): " أصله "لا"، ثم زيدت التاء، كما زيدت في "ثمت"، و"ربت". هذا مذهب الجمهور. وقيل: مركبة من "لا" والتاء ...، وقال ابن أبي الربيع: "لات" أصلها "ليس"؛ فقلبت ياؤها ألفا، وأبدلت سينها تاء؛ كراهية أن تلتبس بحرف التمني. ويقويه قول سيبويه: " إن اسمها مضمر فيها، ولا يضمر إلا في الأفعال "(٦٢).

وقد ضَعَّف الأشموني هذا التحليل المبني على التوهم من وجهين: " الأول، أن فيه جمعًا بين إعلالين، وهو مرفوض في كلامهم، لم يجيء منه إلا ماء، وشاء... والثاني، أن قلب الياء الساكنة ألفا، وقلب السين تاء شاذان لا يقدم عليهما إلا بدليل. ولا دليل والله أعلم "(٦٣).

ويقول ابن هشام الأنصاري في (إذن): " قال الجمهور: هي حرف. وقيل: اسم. والأصل في "إذنْ أُكرمَك"؛ إذا جئتني أكرمُك، ثم حذفت الجملة، وعُوّض بالتنوين عنها، وأضمرت "أنْ". وعلى القول الأول -يريد الحرفية-، فالصحيح أنها بسيطة لا مركبة من "إذْ"، و"أنْ"، وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة، لا أن مضمرة بعدها "(٦٤).

ويلاحظ أن للعامل أثرَه فيما توهمه النحاة لبساطة حروف المعاني وتركيبها، ويمتد ذلك حتى مع الاتفاق على بساطة (إذن) وحرفيتها. فمن يرى أن تأثير العامل اللفظي أقوى من المعنوي؛ يذهب إلى أن (إذن) هي الناصبة بنفسها. ومن يرى أن العامل المعنوي يؤثر أيضًا في معموله؛ يذهب إلى أن (إذن) مركبة؛ فلا تكون ناصبة بنفسها، وإنما بـ "أنْ" مضمرة بعدها.

وتنحو ظنية الأحكام (التوهم) -في كثير من الحالات- منحى التأويل لما خالف القاعدة النحوية، من أجل طرد الباب النحوي. كما في مسألة (الحمل على اللفظ والمعنى للمجاورة)، في قول العرب: "هَذا جحرُ ضبٍّ خربٍ". وهذا التركيب اللغوي يخالف شرط المطابقة بين الصفة وموصوفها من جهة الإعراب.

وقد ذكر ابن جني رأي الجمهور بمنع الجرّ على الجوار، ووافقهم فيما ذهبوا إليه؛ إلا أنه توهم فيها ما يساعد -من وجهة نظره- على تحقيق مبدأ طرد الباب النحوي، وملخص قوله ما يأتي(٦٥):

- أجمع النحاة على رفض الجر على المجاورة، وغلَّطوا العرب في قولهم: "هَذا جحرُ ضبٍّ خربٍ"، وجعلوه شاذا لا يُحمل عليه، ولا يجوز ردُّ غيره إليه.

- رغم موافقة ابن جني على منع الجر على الجوار، فإنه وأبَا علي الفارسي قد استنكرا تغليط العرب؛ فقد ورد في القرآن الكريم نيّفٌ على ألف موضع منه، كما ورد أيضا في شعر العرب.

- أوَّل ابن جني قول العرب على حذف المضاف، وتوهم أصل التركيب على: "هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ جحرُه". فأجرى "خربٍ" وصفًا لـ "ضبٍّ"، وإن كان في الحقيقة وصفًا للجحر. وأصله حذف الجحر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه؛ فارتفعت.

وقدره السيرافي على: "خربِ الجحرُ منه"، حملا على الصفة المشبهة، نحو: "حسن الوجه منه"، حيث حُذف الضمير للعلم به ثم أَضمر الجحر؛ فصار "خَربٍ" ولم يَبرز الضمير كما لم يَبرز في: "مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه، لا قاعدين". فلا قاعدين جارٍ على رجل، ولم يَبرز الضمير؛ لأنه لو بَرز لقال: لا قاعدهما(٦٦).

ومن تحليل ابن جني السابق، نقف على أن ظنية الأحكام بنيت على توهم ما هو غير موجود بالفعل في التركيب؛ حتي يسير الباب على وتيرة واحده، وهذا الإجراء كثير عند النحاة في القاعدة النحوية، سواء بالتقعيد لها أو بالتوجيه. وأرى أن الاستطراد في تتبعها هنا لا يناسب هذا المختصر؛ لذلك أكتفي بالإحالة على ما عُرِف عند النحاة بالعطف على التوهم، أو العطف بالحمل على المعنى، أو العطف على المحل(٦٧).

رأي البحث في ظنية الأحكام النحوية (التوهم) :

إن بناء القاعدة النحوية على التوهم لم يكن موضع اتفاق في الدراسات النحوية قديما وحديثا، ولذلك اختلفت توجيهات النحاة لشواهد الإعراب على الجوار، والحمل على المعنى، والحمل على الموضع، والعطف على التوهم، بين الرفض والقبول للظاهرة. فرفضُ التوهم يقوم على احترام مبدأ "السليقة اللغوية" عند العرب، حيث يرتكز مفهومها لدى اللغويين على الجنس والدم وليس الفصاحة، فالعربي القحّ لا يتوهم ولا يغلط عند استعمال اللغة، وهو ما

يعكسه موقف ابن مالك الأندلسي حين اعترض على سيبويه " بأنا متى جوّزنا عليهم -العرب- زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أن نثبت شيئا نادرًا؛ لإمكان أن يقال في كل نادر: إن قائله غلط "(٦٨).

ولكن من الأهمية بمكان معرفة سبب اعتراض ابن مالك الأندلسي على سيبويه؛ حيث جاء اعتراضه في سياق توجيه سيبويه لشواهد قرآنية يُبْتَغَى تنزيها عن التوهم والغلط، حين سأل سيبويه الخليلَ عن قوله عز وجل: ﴿ فأصَّدَّقَ وأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (المنافقون: ١٠) فقال: " لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزمًا ولا " فاء " فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا "(٦٩). فالتوهم -في فهم ابن مالك- هو الغلط والخطأ، وهذا لا يحقّ أن يوصف به كلام الله عز وجل. وهذا الشعور لم يُخْفِه السيوطي، فقال عنه: "وإذا وقع ذلك في القرآن عُبِّر عنه بالعطف على المعنى، لا التوهم أدبًا"(٧٠).

وقد عدّ الأستاذ عباس حسن توهمات النحاة من المشكلات الوثيقة الصلة بالتعليل اللغوي، ومن معضلاتها الفكرية التي لا طائل من ورائها، ولذا عَرَّضَ بهم قائلا: " ولست -لولا إكبار العلماء والاعتراف بعظيم فضلهم- أجد اسمًا أنسب لها من الأوهام، أو الخرافات، أو الفضول، أو ما شئت من عنوان يدل على أن ما تحته ليس إلا اللفظ الأجوف ..."(٧١). فقد وُجِد فيها الافتراضات ذهنية التي لا تعكس الواقع اللغوي، ولا يعضدها دليل سماعي.

ولا يخفى أن الأستاذ عباس حسن قد خلط بين التوهم والوهم - كما فعل ابن مالك من ذي قبل- مما يَشِي بأن رفض بناء القاعدة النحوية وتفسيرها الظنيّ على التوهم عند بعضهم مردّه إشكالية تتعلق بالمصطلح، وبالتالي يكون حلّ هذه الإشكالية في تحديد المراد به، أ هو الخطأ والغلط؟ فيكون إطباق النحاة على رفض بناء القاعدة على شواهد حُكِم بتخطئتها، أم المراد الظن والتصور الذهني لما هو غير موجود بالفعل في التركيب اللغوي، ويعد من مكملات فهم معناه وتوجيهه على ما يوافق الأصول المطردة، فيقبل ويُسْتَأنس به؟. ولقد أدرك

أبو البقاء الكفوي هذه التفرقة؛ فقال: " ليس المرادُ بالتوهّمِ الغلطَ، بل المراد به: العطف على المعنى؛ أي: جوّز العربيّ في ذهنه ملاحظة ذلك المعنى في المعطوف عليه عليه، فعطف ملاحظًا له، وهو مقصدٌ صوابٌ "(٧٢).

وإذا ما انتهينا من ذلك التوفيق في دلالة كلٍّ من مصطلحي الوهم والتوهم، فإنه يقفز في الذهن تساؤل آخر: هل ظاهرة التوهم قياسية أو غير قياسية؟ وهنا نجد الفريق الآخر المعترف بوجود الظاهرة فعلا، سواء في تقعيد القاعدة النحوية، أو توجيهها لها؛ لتطرد في القياس والاستعمال معا.

يرى ابن جني أن الظاهرة قياسية لكثرة استعمالها، يقول في حديثه عن "الحمل على المعنى": " واعلم أن هذا الشَّرْج -النوع- غَوْر من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح. قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا ومنظوما؛ كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ الأول، أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا..."(٧٣).

وهي قياسية -أيضا- عند ابن هشام الأنصاري، حيث أدرج شواهدها تحت أقسام العطف، وجعلها تمثل العطف على الموضع أو المحل، والعطف على التوهم. وقد اشترط في الأخير ما لم يشترط في الأول، وهو " صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك "(٧٤). فهو يردها إلى أصل مكين في النظرية النحوية وهو العامل؛ ومن ثم خلع عليها ثوب القياس.

لكن يرى بعضهم -كأبي حيان الأندلسي- عدم قياسيتها، حيث اعترض على الزمخشري في توجية نصب "يعقوبَ" بالعطف على التوهم في قوله تعالى: ﴿وامرأتُه قائمةٌ فضحكتْ فبشّرنَاهَا بإسْحَاقَ وَمِنْ وراءِ إسحاقَ يعقوبَ﴾(هود: ٧١). يقول: " والعطف على التوهم لا ينقاس، والأظهر أن ينتصب "يعقوبَ" بإضمار فعل تقديره: "ومِنْ وراءِ إسحاقَ وهَبْنَا يعقوبَ"..."(٧٥).

ورغم تصريح أبي حيان الأندلسي في هذا الموضع بأن العطف على التوهم لا ينقاس، فإنه يُوجّه الآيات على التوهم في غير موضع، نحو قراءة: ﴿فيدهنوا﴾ في قوله تعالى: ﴿ ودُّوا لو تُدْهِنُ فيُدهِنُونَ ﴾(القلم: ٩). يقول: " ولنصبه -يُدْهِنُوا- وجهان: أحدهما: إنه جواب "وَدُّوا"؛ لتضمنه معنى "لَيْتَ". والثاني، أنه على توهم أنه نطق بأَنْ؛ أي: "وَدُّوا أنْ تُدهنَ فيدهِنُوا"، فيكون عطفًا على التوهم، ولا يجيء هذا الوجه إلا على قول من جعل "لو" مصدرية بمعنى "أنْ" "(٧٦).

وفيما يبدو لي أن تردّدَ رأي أبي حيان الأندلسي بين عدم قياسية العطف على التوهم، وبين قبوله له في توجيه بعض الآي ضرورةٌ تُقدّر بقدرها، فكون ظاهرة التوهم شائعة في التراكيب اللغوية أمر معترف به، وقد سبق أن قرّره ابن جني وأثبتته كتب النحاة بعبارات مختلفة. ويمكن تبرير موقف أبي حيان الأندلسي من مسألة التوهم في بناء القاعدة النحوية وتوجيهها بما يلي:

- إن غموض مفهوم الكثرة في بناء القواعد لم يكن محددا عند النحاة -وليس أبو حيان بدعًا في ذلك- فالمسألة عنده مما كثر استعمالا، ولم يطرد قياسا.

- ربط المسألة بالنص القرآني وضعه - كغيره- أمام تنزيه القرآن عن التوهم، لكن سياق النص في كثير من الأحيان كان يقتضيه أن يقبل به، ما دام ذلك التوجيهُ موافقا للمعنى المراد من الآيات الكريمة.

- إن الرفض ربما كان في بناء القاعدة النحوية على التوهم، أما القبول به فيكون في توجيه ما خالف القواعد المطردة؛ ليتحقق مبدأ طرد الباب على وتيرة واحدة.

وعطفًا على ما سبق، فإن البحث لا يرى أن يُؤْخَذ بهذه الظاهرة عند وضع قاعدة نحوية يقاس عليها؛ لأنه يَفتح بابًا للتمحل وتفريع القواعد وكثرة الاستثناءات المعقدة للفهم اللغوي، إذ إنّ من أهم وظائف اللغة ألا يُؤتَى المتلقي من قِبَل سوء فهم المتكلم باللغة. أما الاعتماد على التوهم -وليس الوهم- في تأويل ما يبدو مخالفا للقاعدة المطردة، فلا غضاضة في اللجوء إليه

في أضيق الحدود الممكنة؛ كي تدخل هذه التراكيب اللغوية تحت لواء القاعدة المطردة، بشرط أن نطمئن لفصاحتها وورودها عن العرب الخُلَّص؛ وبذلك لا نُضيع جزءًا من تراثنا اللغوي.

٥- تعارض الأحكام النحوية وترجيح كثرة الاستعمال:

تتفاوت المسموعات في كثرة الاستعمال، وتختلف الأقيسة المنوط بها بناء القاعدة قوة وضعفا، كأن يكون قياس العلة أقوى من قياس الشبه، في إعمال "ما" عمل "ليس" وإهمالها. وترتبط هذه القاعدة عند النحاة باختلاف اللهجات العربية في الخصائص التركيبية، فإعمال "ما" لهجةُ أهل الحجاز، وإهمالها لهجةُ أهل تميم، وكلتا اللهجتين معوَّل عليهما في التقعيد النحوي. وقد استخلصوا من ذلك عدة قواعد أصولية، هي "تعارض العلل"، و"تعارض السماع والقياس"، أو"تعارض قوة القياس مع كثرة السماع"(٧٧).

وقد وردت "ما" عاملة في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بشرًا ﴾ (يوسف: ٣١). وقوله: ﴿ مَا هُنّ أُمَهَاتِهم ﴾ (المجادلة: ٢). ولعملها ستة شروط: ألّا يُزاد بعدها "إنْ". وألا يُنتقض النفي بإلّا. ولا يتقدم خبرها على اسمها، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور. ولا يتقدم معمول الخبر على الاسم، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور. ولا تتكرر "ما". ولا يُبدل من خبرها مُوجبٌ، نحو: "ما زيدٌ بشيء إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ به"(٧٨).

وكلٌّ من الإعمال والإهمال يعضده القياس؛ لكنه في الإعمال يكون قياسَ شبه، بين "ما، وليس" من وجوه، هي: دخولهما على المبتدأ والخبر، ونفيهما الخبر في الحال، ودخول باء الجر الزائدة على خبرهما. وأما في الإهمال فهو قياس علة، لأن "ما" غير مختصة، فهي مشتركة بين الاسم والفعل، نحو: "ما زيدٌ قائمٌ"، و"ما يقومُ زيدٌ"(٧٩).

غير أن قياس العلة أقوى من قياس الشبه؛ ومن ثمّ حكم النحاة بأن لهجة تميم أقوى قياسًا من لهجة الحجاز؛ ولذلك رأى ابن مالك الأندلسي أن عمل "ما" استحسانيٌّ، وليس قياسيا(٨٠).

وتكمن المفارقة هنا في وضع قاعدتين مطردتين ومتعارضتين في آنٍ معًا لـ "ما"؛ لوجود علتين مختلفتين استدعتاهما، دون الحكم على إحداهما بالشذوذ. وبناء عليه قال ابن جني: " إنْ شذّ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس، كان استعمال ما كَثُر استعماله أولى؛ وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله "(٨١). وبالتالي كان إعمال "ما" أولى؛ لأن لهجة أهل الحجاز نزل القرآنُ الكريم بها، وعليها أكثر التراكيب اللغوية الواردة عن العرب.

ولا يُلتفت إلى قول مَنْ قال بأنه قد وردت القراءة على الإهمال؛ بالنظر إلى لهجة أهل تميم. كقراءة: ﴿ مَا هُنّ أمهاتُهم ﴾، و﴿ مَا هَذَا بشرٌ ﴾، برفع الخبر. فقد استنكر ابن الحاجب هذه القراءة، قائلا: " غير مستقيم؛ لأنه لا يَحِلّ أن يُقرأ القرآنُ على حسب اختلاف اللغات ما لم تُنقل تواترا. وقوله: ويقرؤون ﴿ ما هذا بشرٌ ﴾ يُؤْذِن بأن لأهل كل لغة أن يقرءوا بلغتهم، ويُؤْذِن بأن أهل هذه القبيلة كانت تفعل ذلك، وليس ذلك بمستقيم "(٨٢). فدَفْعُ قراءة إهمال عمل "ما" في لهجة أهل تميم كان لأمر تعبدي.

تفسير البحث لتعارض الأحكام في المسألة الواحدة:

إن تعارض الأحكام في قاعدة إعمال "ما" مردّه خلط النحاة في أثناء التقعيد اللغوي بين مستويات اللغة المتعددة، فلم يفرقوا بين الخصائص المشتركة للغة، وبين ما يميز لهجاتها كلًّا على حدة؛ ولذلك لم يَصِمُوا إحدى اللغتين -أعني التميمية- بالشذوذ، ولم يترجح لديهم الاطراد في الأخرى -أعني الحجازية- إلا بكثرة السماع. أو بمعنى آخر أنه قد وقر في يقين النحاة أن " اللغات على اختلافها كلها حجة "؛ لأنهم فهموا اللغة المُقَعَّد لها على أنها مُحَصَّلة اجتماع اللهجات المندرجة منها، رغم اختلافها في كثير من الخصائص الصوتية والتركيبية. ويعلل الأخفش ذلك بأن " أول ما وُضِع منها وُضِع على خلاف، وإن كان كله مسوقًا على صحة وقياس. ثم أحدثوا من بعدُ أشياء كثيرة للحاجة إليها، غير أنها على قياس ما كان وُضِع في الأصل مختلفا...، ويجوز

أن يكون الموضوع الأول ضربًا واحدًا، ثم رأى مَنْ جاء بعدُ أن خالف قياس الأول إلى قياس ثانٍ جارٍ في الصحة مجرى الأول "(٨٣).

ويفهم من كلام الأخفش أن الشذوذ اللغوي لم يكن خطأ، وإنما هو اختلاف في درجة الفصاحة، فالمُسْتَعْمِل لإحدى لهجات العرب مصيب؛ لأن اللغة وُضِعَت على اختلاف وصحة وقياس. وحكم ذلك أنه " ليس لك أن ترد إحدى اللغتين -التميمية أو الحجازية- بصاحبتها؛ لأنها ليست أحقّ بذلك من رسيلتها. لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما، فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها، وأشد أُنْسًا بها، أما ردُّ إحداهما بالأخرى، فلا "(٨٤). والخطأ ليس من جهة الصواب والخطأ اللغويين؛ بل من جهة الاختيار بين الجيد والأجود، فاللهجة الحجازية أجود من التميمية -رغم أن الأخيرة أقيس-؛ لأن كثرة الاستعمال متيقنة في الأولى دون الثانية، وأن القرآن نزل بلهجة أهل الحجاز.

وبناء على ذلك الفهم اللغوي شرع النحاة يتعاملون مع اللهجات، بوصفها درجات متفاوتة في الصحة اللغوية للاستعمال، فيفسر سيبويه -مثلا- ظاهرة الشذوذ، بقوله: " وليس شيء يضطرون إليه، إلا وهم يحاولون به وجها "(٨٥). ويقول ابن السراج: " متى وجدت أن يكون قد حاول به مذهبا، ونحَا نحوًا من الوجوه أو استهواه أمر غلطه "(٨٦). ويقول ابن جني: " الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرا منه "(٨٧). أي أن الاستعمال اللغوي على مستوى لهجة ما لا ينفي الاستعمالات الأخرى في اللهجات المختلفة المنبثقة عن اللغة المشتركة.

٦- تفريع الأحكام النحوية على مستويات لغوية مختلفة:

لم تكن القواعد المبثوثة في تضاعيف كتب النحاة خالصة لمستوى اللغة الفصحى المشتركة، بل فرَّعوا القواعد على مستويات أخرى تعدُّ من قبيل اللهجات، لا فرق في ذلك بين ما اعتمدوه من القبائل التي قبلوا الأخذ عنها، وبين القبائل التي استبعدوها. ومن ثمَّ غاب عن التقعيد اللغوي شرطُ الاطراد

ووحدة الخصائص المشتركة للغة؛ وهذه مفارقة في التنظير والمنهج الذي فرض تحديد القبائل التي يأخذون عنها الكلام الفصيح الذي يُقَعِّدُ له النحاة. يقول السيوطي نقلا عن الفارابي: " والذين عنهم نُقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف. ثم هذيل وبعض كنانه وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم "(٨٨).

ومن تفريع القواعد وأحكامها على مستويات لغوية مختلفة ما يأتي:

- يقول ابن الأنباري: " وأما الفراء، فاحتج بأن قال: ... وذلك لأن "مُذْ ومُنْذ" مركبتان مركبتان من "مِنْ"، و"ذو" التي بمعنى الذي، وهي لغة مشهورة "(٨٩). يريد لغة طيئ.

- ويقول أبو حيان الأندلسي، في لزوم المثنى الألف: " قيل: وهو القياس؛ إلا أن معظم العرب أرادوا التفرقة بين الرفع وغيره، فقلبوا تلك الألف ياء ... وحكى الكسائي أن ذلك لغة لبني الحارث بن كعب، وزبيد، وخثعم، وهمدان ...، وذكر أبو الخطاب أنها لغة لكنانة. وذكر غيره أنها لغة لبني العنبر، وبني الهجيم، وبطون من ربيعة "(٩٠).

- ويقول ابن هشام الأنصاري: " متى: على خمسة أوجه: اسم استفهام .. واسم شرط، .. واسم مرادف للوسط، وحرف بمعنى من أو في، وذلك في لغة هذيل. يقولون: " أخرجها متى كُمِّه "؛ أي منه ..."(٩١).

تفسير سلوك النحاة في تفريع الأحكام على مستويات اللغة :

إن تفريع القاعدة وأحكامها نتج عنه ما عُرِف في التقعيد النحوي باللهجة. وهذا المسلك تعبير عن القواعد الشاذة التي لم تنجح تأويلات النحاة في إدراجها تحت لواء القاعدة المطردة. ودلالة هذا الإجراء التقعيدي أنهم نظروا للغات على أنها كلها حجة؛ رغم عدم دقتهم في إحصاء الفروق بين اللهجات في مستوياتها اللغوية المتعددة إحصاءً تامًّا -قبل التقعيد لقواعد اللغة

المشتركة– سواء أ كانت صوتية، أم صرفية، أم تركيبية دلالية. ويعطف على ذلك كثرة القواعد واضطراب الأحكام المترتبة عليها؛ بسبب اختلاف اتجاهات النحاة في التقعيد لظواهر اللغة ودراسة مسائلها.

وينظر البحث كذلك إلى تفريع القواعد في الأبواب النحوية على مستويات اللغة اللغة المختلفة من زاوية "التطور والتغيير اللغوي"، وهو فحوى كلام أبي حيان الأندلسي، حين نصّ على أن العرب كانت تُلزم المثنى الألف في أحواله الإعرابية المختلفة، وهو القياس. ثم تطور الأمر في مرحلة تالية، بأن قلبوا الألف ياء للتفرقة بين الرفع وغيره، وصار ذلك السلوك اللغوي هو القاعدة المطردة، وغدت لغة إلزام المثنى الألف رُكَامًا لغويًّا في بعض اللهجات يحفظ ولا يقاس عليه(٩٢).

إذن، نحن أمام تطور في القواعد النحوية وأحكامها ينبع من سمة عامة للغة هي التنامي والتغير المستمران، لكن يبقى " التطور-ولا سيما في النظام النحوي- بطيئا؛ نتيجة ممارسة القاعدة سلطةَ ما يجب أن يكون، لا ما هو كائن بالفعل أحيانا مع أن التطور حاصل كيف دار الأمر؛ لهذا تبدو أنظمة النحو على شكلين: النحو المتغير ...، والنحو الثابت ...."(٩٣). أو بعبارة أخرى: مستويات الاستعمال التي تمثل أمشاجًا لغوية، وهي لا ينفي بعضها بعضا، والقياس المحض الذي يمثل القاعدة، وما خالفها يكون استثناء لها.

ويلاحظ أن تطور المفردات والتراكيب اللغوية صورة للاعتراف بالشاذ في اللغة وتسويغ استعماله عند القدماء والمحدثين. لكن الخلاف بينهم كائن في وصف ما خرج عن القواعد المطردة بالشذوذ؛ تبعا لكل من الاتجاهين الوصفي والمعياري في دراسة اللغة. فقد رأى القدماء أن ما خالف القواعد المطردة يُعد شاذًّا بدرجات مختلفة، فليس كلُّ شاذّ مرفوضًا، كما لا يكون -بالضرورة- كلُّ مطرد مقبولا. وقسموا المطرد والشاذ قسمة منطقية، فنصوا على " المطرد في القياس والاستعمال "، و" الشاذ في القياس والاستعمال "، و" المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال "، و" الشاذ في القياس المطرد في الاستعمال ".

وبناء على هذه القسمة اختلفت أحكامهم عليها، غير أن الذي يتعلق بالتطور اللغوي المسوغ لاستعمال الشاذ في اللغة ما تعكسه مقولاتهم العلمية: " التنبيه على الأصل "، أو " مَنْبَهَة على الأصل "، أو " مراعاة الأصل فيه "، نحو: " استحْوَذ، واستصْوَب "، وحكمه أنه يُتَّبع السماع الوارد فيه دون القياس عليه. أو " هذا أصل مرفوض "، أو " على خلاف الأصل فيه ".

وقد حصر الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب شواذ الأبنية والتراكيب اللغوية في ثلاثة أمور، هي:

الركام اللغوي لظواهر مندثرة، فيكون الشاذ بقايا حلقة لغوية قديمة اندثرت.

إرهاصات ظاهرة جديدة يكون الشاذ بداية لها، ثم يسود ويقضي على سابقه.

الاقتراض بين الأنظمة اللغوية؛ حيث يُستعار الشاذُّ من نظام لغوي مجاور(٩٤).

وتأتي هذه التفسيرات مساوقةً لطبيعة التطور في كل اللغات، فالقواعد بوصفها جزءًا من اللغة المتطورة قد وُضِعَتْ في مرحلة كانت اللغة فيها قوية فتية، فلم تشهد مراحلها الأولى؛ إذ هي وصف لنصوص أدبية جاءت على درجة عالية من الفصاحة، ولذلك تعد القواعد النحوية الوجهَ الثابت للغة، في حين تمثل الدلالة الوجه المتغير دائما عند تنوع الاستعمال.

وأما موقف المحدثين من "الشاذ"، فيعبر عنه "فندريس" بأنه قوة تضاف للغة، لكونه غير خاضع للقياس المطرد، يقول: " يحتوي نحوُ كل لغة من اللغات على قدر يزيد أو ينقص من الأسماء والأفعال الشاذة، وتسمى أيضا بالصيغ القوية في مقابلة الصيغ الضعيفة أو العليلة التي تستسلم للتنظيم الذي يفرضه القياس ...، وهي تفرض نفسها بخصائصها الفردية، وإن كانت هي نفسها - في أغلب الأحيان- غير جديرة بأن تصير مثلا، وأن تتخذ أساسا لعمل قياسي "(٩٥). وهذا الموقف مبني على منهج وصفي ينظر إلى اللغة على أنها ظاهرة اجتماعية متطورة، تفرض صيغُها وتراكيبها بخصائصها المتفردة -وإن شذت عن القواعد المطردة- قوةَ استعمالها؛ تبعا لحاجة المتكلم إليها.

٧- تدافع الأحكام النحوية بالاستدراك على القاعدة:

قد يؤسس النحاة قاعدة في باب نحوي، ويحكمون باطرادها وشذوذ ما خالفها، ثم يحكمون باطراد هذا الشاذ في باب نحوي آخر، وهو ما يضعنا أمام قاعدتين يدفع حكمُ إحداهما حكمَ الأخرى، كما حدث في قاعدة (الترتيب بين ضمير الغائب ومرجعه). وحين بحث النحاة أحوال مرجع الضمير من حيث رتبته، ووجوده، وعدمه صنفوا الضمائر إلى ضمائر حضور "المتكلم والمخاطب" وضمائر غيبة "الغائب"، وجعلوا لكل صنف مرجعًا يفسره، فضمائر الحضور مرجعها ومفسرها غير مذكور؛ لدلالة الحضور والمشاهدة عليها في أثناء الحدث الكلامي. أما ضمائر الغيبة فمرجعها قد يكون مذكورًا بالفعل أو بالقوة؛ أي ملفوظًا أو مقدّرًا وملحوظًا.

ولم يجعلوا الضمائر على درجة واحدة في التعريف، فهي تتفاوت قوة وضعفا عند دخولها في علاقة إحالية بمراجعها ومفسراتها داخل التراكيب اللغوية، يقول ابن يعيش في ذلك: " أعرف المضمرات المتكلم؛ لأنه لا يوهمك غيره، ثم المخاطب، والمخاطب تلو المتكلم في الحضور والمشاهدة. وأضعفها تعريفا كناية الغائب؛ لأنه يكون كناية عن معرفة ونكرة، حتى قال بعض النحويين: كناية النكرة نكرة "(٩٦). ولما كان ضمير الغيبة أضعفها تعريفا، كانت رتبة مرجعه محفوظة، وهي التقدم عليه؛ " لأنه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه، بل بسبب ما يعود عليه، فإن ذكرته، ولم يتقدمه مفسره بقي مبهما منكرا لا يُعرف المراد منه، حتى يأتي تفسيره بعده، وتنكيره خلاف وضعه "(٩٧).

وما سبق ذكره يعدّ قاعدة عامة مطردة في باب الضمير، ينتظم بها أحوال الضمير ومرجعه رتبة ووجودا أو عدما. لكن يلاحظ أن هذه القاعدة لا تمثل حكما عاما؛ إذ تفتقر إلى الاستقراء التام عند عملية التوجيه النحوي لأساليب تخالف القاعدة العامة. وإذا كانت القاعدة النحوية في باب الضمير تحكم بشذوذ عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، نحو: "ضَرَبَ غلامُه زيدًا"، حيث كان مفسر الضمير المضاف إليه الفاعل هو المفعول به، وهو متأخر في اللفظ

والرتبة- فإنها تنتقض بقاعدة مطردة في أبواب نحوية أخرى، كالمدح، والذم، والتنازع، والخبر، والبدل، والتمييز ...، وهي كالآتي(٩٨):

- المجرور بـ " رُبّ "، نحو: رُبَّهُ رجلًا صَحِبْتُ.

- المرفوع بنعم وبئس، ومفسره التمييز، نحو: نعم رجلا زيدٌ، وبئس رجلا عمرٌو.

- المرفوع بأول المتنازعين، نحو قول الشاعر:

جَفَوْنِي ولَمْ أَجْفُ الأَخِلَّاءَ إنَّنِي لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلَيَّ مُهْمِلُ(٩٩)

- الضمير الذي أبدل منه المفسرُ، نحو: اللهمّ صَلِّ عليه الرءوفِ الرحيمِ.

- الضمير الذي يفسره الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنْ هِيَ إلا حياتُنا الدُّنيا ﴾ (الأنعام: ٢٩).

- ضمير الشأن والقصة، نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾ (الإخلاص: ١).

وتكمن المفارقة النحوية هنا في بناء قاعدة كلية للضمير ومرجعه على المطرد والشائع، ثم بناء قاعدة أخرى فرعية على القليل الشاذ بالنسبة لسابقتها في أبواب نحوية أخرى، فتستحيل فيها القاعدة الفرعية أصلا مطردا في بابها يدفع القاعدة الكلية. وقد ترتب على ذلك حكمان نحويان: حكم بشذوذ عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة، وحكم باطراده في مواضع أخرى.

وقد حاول كثير من النحاة التوفيق بين القاعدتين، والقول بجواز تأخر مرجع ضمير الغيبة في اللفظ والرتبة، ومن هؤلاء ابن جني، وأبو عبد الله الطوال من الكوفيين، والأخفش من البصريين، وهو اختيار ابن مالك؛ مشروطًا بأن يكون صاحب الضمير قد شارك في العامل. وقد قَصَر أحمد بن جعفر تأخر مرجع الضمير على الضرورة؛ لأن المسموع في ذلك إنما جاء في الشعر، دون النثر(١٠٠).

ويرى البحث أن الحكم في هذه المسألة رهين بأمن اللبس، وعملية الفهم والإفهام، فما دام المعنى مفهومًا فلا بأس من قبول مثل هذه التراكيب اللغوية التي لا يتطرق الشك إليها في أنها وردت عن العرب الفصحاء. وهو ما عوّل

عليه ابن جني، حين أجاز عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة، في قول الشاعر:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِم جَزَاءَ ٱلْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ(١٠١)

يقول: " وإنما المأخوذ به في ذلك أن يعتقد في الفاعل إذا وقع مؤخرًا أنّ موضعه التقديم، فإذا وقع مقدمًا فقد أخذ مأخذه، ورست به قدمه. وإذا كان كذلك فقد وقع المضمر قبل مظهره لفظًا ومعنى. وهذا ما لا يجوّزه القياس "(١٠٢). ودليل ابن جني في ذلك القرينة اللفظية التي تفيد تأخر الفاعل على نية التقديم، وتقدم المفعول به على نية التأخير. ويقوي ذلك تطابق الخصائص الدلالية بين الضمير ومرجعه في الذات والعدد والنوع والتعيين عند إحداث الربط الإحالي بالضمير.

٨- تضارب الأحكام واستحداثها لاضطراب الشاهد الشعري:

إنّ فكرة الكمّ (القلة والكثرة) أَعْوَزَتِ النحاة إلى التماس شواهد شعرية يبنون عليها قواعدهم وإصدار أحكامهم عليها بالاطراد أو الشذوذ؛ لكن وُصِمَتْ بعض هذه الشواهد بعَوَارِ تعدد الرواية التي لا دليل عليها غير حسن الظن بأصحابها، والصنعة في عصر الاستشهاد أو بعده؛ مما سبب تدافع القواعد وتضارب الأحكام واستحداثها، على نحو ما يبدو من نقاش المظهرين الآتيين:

أ) تضارب الأحكام النحوية باختلاف الروايات الصحيحة للشاهد الشعري:

بنى النحاة بعض قواعدهم على تعدد روايات الشاهد المسموعة عن العرب، تلك التي يُحتج بها في التقعيد النحوي. ورغم أن اختلافَ الرواية لا يعد مُرَجّحا لحكم نحوي على حكم آخر في كثير من الحالات؛ فإن ذلك قد خلق جدلا واسعا ثمرته تضارب القواعد وأحكامها النحوية اطرادا وشذوذا، وكان أغلب ما وقع منه في المرويات الشعرية؛ إذ هي مطية الرواة المنتحلين والوَضَّاعين.

ويبدو أن قضية اختلاف رواية الشاهد النحوي قد غَدَتْ في عرف النحاة واقعًا في التقعيد اللغوي؛ فهناك اختلافاتٌ ناجمة عن التحريف والتصحيف

والوضع للشواهد؛ بقصد الانتصار للرأي والمذهب النحوي كان من السهل ردها، بالتنبيه على الروايه الصحيحة، ووصف المطرد والشاذ منها. وما يهدف إليه البحث منها هو اختلاف الروايات التي أقرّ النحاةُ بتعدد طرائق روايتها. يقول عبد القادر البغدادي: " العرب كان بعضهم ينشد شعره للآخر؛ فيرويه على مقتضى لغته التي فطره الله تعالى عليها. وبسببه تكثر الروايات في بعض الأبيات، فلا يُوجب ذلك قدحا فيه، ولا غضًّا منه "(١٠٣).

ومن أمثلة ذلك أن جمهور البصريين والكوفيين قد أصدروا حكمهم على الرتبة بين التمييز وعامله؛ بناء على تعدد رواية الشاهد النحوي. ورغم اتفاقهم على منع تقديم التمييز على عامله الجامد؛ فإنهم اختلفوا في حكم تقدمه على عامله المتصرف على النحو التالي:

- منع البصريون تقدم التمييز على عامله المتصرف، نحو: "امتلأتُ ماءً، وتفقّأتُ شحمًا". وهو عند سيبويه من " الفعل الذي أُنْفِذ إلى مفعول، ولم يقوَ قوة غيره مما قد تَعدّى إلى مفعول "، حيث لم يقوَ على التعدي للمفعول بنفسه، وإنما هو بمنزلة "الانفعال" لا يتعدى إلى مفعول، كأن يقال: "مَلَأَنِي، فامتلأتُ". وأصله: " امْتَلَأْتُ من الماءِ، وتفقّأتُ من الشحمِ "، فحذف حرف الجر استخفافا(١٠٤).

- وأجاز الكوفيون تقدمه، ووافقهم المازني، والمبرد، وابن مالك، مستدلين بقول الشاعر:

أَ تَهْجُرُ سَلْمَى بالفراقِ حَبِيبَها وَمَا كانَ نفسًا بالفراقِ تَطِيبُ(١٠٥)؟

وموطن الشاهد تقديم التمييز "نَفْسًا" على العامل، وهو الفعل المتصرف "تَطِيبُ".

لكن استظهر عليهم البصريون برواية أخرى للبيت، وعدُّوها الرواية الصحيحة، وهي:

أ تَهْجُرُ سَلْمَى بالفِرَاقِ حَبِيبَها ومَا كانَ نفسي بالفراقِ تطيبُ ؟

وقالوا: إنْ سُلِّم بصحة روايتهم، فإن النصب يكون بفعل محذوف، تقديره: "أعني"، لا على التمييز، كما أن ذلك جاء في الشعر قليلًا على طريق الشذوذ، فلا يكون فيه حجة(١٠٦).

ومن ذلك أيضا قاعدة عمل "أَنْ" المصدرية في المضارع من غير بديل، حيث تضاربت أحكامها النحوية؛ لاختلاف الرواية في شواهدها الشعرية. فقد ذهب الكوفيون إلى جواز عملها محذوفة، مستدلين بقول طرفة بن العبد:

ألا أيُّهذا الزَّاجِرِيّ أَحْضُرَ الوَغَى

وأنْ أشهَدَ اللَّذاتِ هَلْ أنت مُخْلِدِي(١٠٧)

حيث نصب "أَحْضُرَ" بأَنْ محذوفة، والتقدير: "أنْ أَحْضُرَ". والدليل على صحة ذلك أنه عطف عليه قوله: "وأنْ أشهَدَ اللَّذاتِ"، من قبيل المشاكلة اللفظية بين المتعاطفين.

أما البصريون فقد منعوا عملها من غير بديل؛ أي من غير أدوات النصب التي تُضمر معها، مثل: " كي، وحتى، ولام التعليل، وفاء السببية ". وقد ردّوا رواية الكوفيين برواية أخرى برفع " أَحْضُرُ " - وهي الصحيحة عندهم-، وخرَّجوا رواية النصب على توهم وجود "أَنْ" من جهة الشاعر أو الراوي؛ وذلك مراعاة للقياس في المسألة(١٠٨).

وأمثلة اختلاف روايات الشاهد الشعري كثيرة في كتب الخلاف النحوي، وأرى أن فيما سبق ذكره غُنْية للتدليل على تضارب القواعد، وما يترتب عليها من تضارب أحكام الاطراد والشذوذ.

ب) استحداث الأحكام النحوية بشواهد مصنوعة:

هناك نوع من الشواهد النحوية قد صُنِعَتْ؛ لاستحداث قاعدة نحوية؛ بقصد أن يكون لها سند من السماع. ويذكر السيوطي أن " من الأسباب الحاملة على ذلك: نصرة رأي ذُهِب إليه، وتوجيه كلمة صدرت منه "(١٠٩). ومن أمثلته ما يأتي:

- شاهد إعمال صيغة المبالغة على وزن (فَعِل):

حَذِرٌ أمورًا لا تُخَافُ وآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الأَقْدَارِ(١١٠)

لم يجد شراح الشواهد غضاضة في التنبيه على وجه الصنعة في البيت– وهو من شواهد الكتاب–، يقول عبد القادر البغدادي: " يُروى عن اللاحقيّ أن سيبويه سألني عن شاهدٍ في تعدي "فَعِل"، فعملتُ له هذا البيت "(١١١). وهذه الرواية –إن صحّت– لهي دليل على أن هناك شواهدَ صنعها رواة الشعر للنحاة؛ لتدعيم القاعدة، واستحداث أحكامها النحوية.

- شاهد بناء (فُعَال) من الأعداد (واحد) حتى (عشرة) :

وَمضَى القَوْمُ إلى القَو مِ أُحَادَ واثنَا
وثُلاثًا ورُبَاعًا وخُماسًا فَأَطَعْنا
وَسُدَاسًا وسُباعًا وثُمانا فَاجْتَلَدْنا
وتُسَاعًا وعُشَارًا فَأُصِبْنا وأَصَبْنا(١١٢)

حيث قيل: إن هذه الشواهد رُوِيت عن خلف الأحمر؛ ليصنع بها الكوفيون قاعدة يتنصرون بها لمذهبهم النحوي في بناء "فُعَال" من أُحَاد حتى عُشَار(١١٣).

ويرفض البصريون القاعدة برمتها؛ لعدم وجود ما يعضدها من السماع؛ ومن ثمَّ يكون شاهد الكوفيين لديهم مصنوعًا. يقول ابن يعيش: " ونظير ثُلاث ورُباع في الصفة والوزن أُحاد وثُناء، وقد سُمِعَا... وأما ما وراء ذلك إلى عُشار فغير مسموع، والقياس لا يدفعه ... "(١١٤). والمراد أن القاعدة مبنية على القياس المحض الذي لا يعضده السماع عن العرب.

- شاهد سقوط (الفاء) من جواب الشرط في موضع يقتضيها:

قد تأخذ الشواهد المصنوعة وجهة أخرى، حين يتعمد النحوي نفسُه تغييرَ موضع الشاهد المنافي للقاعدة المطردة؛ للانتصار للرأي والمذهب، وطرد الباب النحوي، كما في قول الشاعر:

مَنْ يَفْعلِ الحَسَنَاتِ، اللهُ يَشْكُرُها والشُّرُّ بالشرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ(١١٥)

وهو شاهد على سقوط "الفاء" من جواب الشرط في موضع يقتضي دخولها عليه، والتقدير: "فالله يشكرُها"، وهذا محمول على الضرورة عند كُلٍّ من الخليل بن أحمد، وسيبويه(١١٦).

وجاء في كتاب النوادر لأبي زيد الأنصاري- والكلام للأخفش، وهو من النقول التي أضافها المحقق في متن الكتاب- ما يفيد أن البيت دخلته الصنعة بفعل النحاة أنفسهم ، يقول : " وأخبرنا أبو العباس – المبرد - عن المازني، عن الأصمعي أنه أنشدهم:

مَنْ يَفْعَلِ الخيرَ فالرَّحْمَانُ يَشْكُرُه

قال: فسألته عن الرواية الأولى؛ فذكر أن النحويين صنعوها "(١١٧).

- شاهد الترخيم في غير النداء :

أَلَا أَضْحَتْ حِبالُكمُ رِمامَا وأَضْحَتْ مِنْكَ شاسِعةً أُمامَا(١١٨)

قد أجاز سيبويه ترخيم الاسم في غير النداء في الضرورة الشعرية، مستدلا بهذا البيت. ولم يُجِزْه المبرد لا في الضرورة، ولا في السعة. وردّ روايةَ سيبويه برواية

برواية أخرى من صنعته – كما ذكر ابن مالك محترزا في اتّهامه-، هي:

أَلَا أَضْحَتْ حِبالُكمُ رِمَامَا ومَا عَهْدٌ كَعَهْدِك يَا أُمَامَا

حيث علق ابن مالك عليها قائلا: " وأُحْسِنُ الظّنّ به، إذا لم تُدفع روايته؛ أن تكون روايةً ثانية، وللمبرد إقدامٌ في ردّ ما لم يُرْوَ "(١١٩).

وبناء عليه تعكس الشواهد المصنوعة للقاعدة ذاتية النحاة وعدم موضوعيتهم في إصدار الأحكام النحوية عليها، فهي تشي بتعصب للرأي وانتصار للمذهب النحوي في كثير من أحوالها. كما أنها تعد ثغرة في منهج التقعيد اللغوي عندهم؛ حيث كان من موجباته -وهم يبنون على النصوص- نقد المتن والسند في الرواية، كما فعل المُحَدِّثون. أعني أنهم لم يقوموا بذلك في أثناء التقعيد، بل فعلوه فقط في سياق دحض رأي بالتنبيه على شواهده المصنوعة، كما تبين سلفًا.

وإذا كانت المادة اللغوية بأجناسها الأدبية المختلفة -ومنها الشعر- مجال الدرس اللغوي عند كل من النحاة ومؤرخي الأدب؛ فإن منهجهم لم يكن واحدًا، فقد " كان مؤرخو الأدب أسرع إلى الاعتراف بعصور اللغة من النحاة، وكان أولى بالنحاة أن يعترفوا بهذه المراحل، ويدرسوا كل واحدة منها دراسة وصفية على حدة، كما فعل أصحاب تاريخ الأدب "(١٢٠)، ومفاد ذلك: أن القواعد النحوية كانت تمثيلا لعصر من العصور اللغوية، ثم حُكِم بها على عصور لغوية أخرى.

وقد ترتب على هذا الخلاف المنهجي صدام -من وجهة نظر النحاة على الأقل- بين ثوابت النحو وثوابت عملية الإبداع؛ رغم أنه لا تعارض بينهما في حقيقة الأمر. فالأديب يدور في فلك القاعدة النحوية، ما دام يحقق الصحة اللغوية في التراكيب، وفي الوقت نفسه يُوظِّف إمكانات اللغة في عملية الإبداع، غير أن الصدام الفكري بين النحاة والأدباء أخذ مظاهر شتى، هي كالتالي:

- رفض بعض النحاة الاستشهاد بنصوص أدبية لشعراء ينتمون إلى عصر الاستشهاد، وقد ثبتت فصاحتهم، مثلما فعل أبو عمرو بن العلاء، فلم يستشهد بشعر جرير والفرزدق. يقول: " لقد أحسن هذا المولد حَتَّى لقد هَمَمْت أَن آمُر صبياننا بِرِوَايَة شعره؛ يَعْنِي بذلك شعر جرير والفرزدق "(١٢١). ولم يَكُ أبو عمرو منصفا في ذلك؛ حيث اعتمد في موقفه من شعر جرير على الذاتية والذوق الشخصي في الحكم على اللغة، بل إنه ربما كان ذلك ردَّ فعلٍ لهجاء جرير له.

- تخطئة النحاة للشعراء، كما فعل عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي، حين خطَّأ الفرزدق في قوله:

وَعَضُّ زمَانٍ يا بنَ مَرْوَانَ لم يَدَعْ مِنَ المَالِ إلا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ(١٢٢)

وحين سأله ابن أبي اسحق: على أي شيء ترفع "أو مُجَلَّفُ" ؟، قال الفرزدق: على ما يسوءك وينوءك، علينا أن نقول، وعليكم أن تتأولوا(١٢٣).

- تغيير الشواهد الشعرية وصناعتها، فقد تدخّل النحاة بتغيير موضع الشاهد كي يتفق مع قواعدهم، فيحققوا لها الاطراد، حتى ولو كان ذلك على حساب ما قصد إليه الشاعر في عملية الإبداع، وما ابتغى به أحد وجوه العربية. وبناء على ذلك يجب أن تُراجع القواعد التى بنيت على روايات مختلفة للشواهد، أو على شواهد مصنوعة. فإذا تأكد عدم صحتها؛ وجب التنبيه على ذلك، واستبعادها من كتب النحو، أو على الأقل قصر دراستها على ذوي التخصص في الدراسات العليا.

(خاتمة البحث)

كان من أهداف هذه الدراسة الكشفُ عن فكر النحاة في التوفيق بين القاعدة المطردة، وما تصطدم به من استعمالات لتراكيب لغوية لا تقل عن غيرها فصاحة، ولكنها لا ترقى إلى درجة الاطراد فيها، كما عالجت فكرة "الاطراد والشذوذ"، وأحكامهما الكمية من خلال تطبيقات النحاة لها على النصوص اللغوية.

وأبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يأتي:

١- مبدأ الكمّ "الكثرة والقلة" محدد رئيس للاطراد والشذوذ في القواعد، ولم يكن هذا المبدأ واضحًا في فكر النحاة عند عملية التقعيد، حيث بنوا القواعد على كمٍّ متفاوت من النصوص اللغوية؛ وذلك لأسباب منهجية بين المدارس النحوية، وتفاوت أصحابها في الثقافة اللغوية والإلمام بمادتها.

٢- لم تكن اصطلاحاتُ الكثرة والغلبة والشيوع والقياس والباب ... والقلة والندرة والشاذ واللهجة والضرورة ... إلخ تعبيراتٍ دقيقة للاطراد والشذوذ في القاعدة النحوية؛ لذلك نظر البحث إليها على أنها وصفٌ لدرجات الاستعمال اللغوي الذي يُخالف اطراد القواعد في بعض الأحيان.

٣- تطور الفكر النحوي عند تطبيق مبدأ "الكثرة والشيوع" في بناء القاعدة؛ نتيجة اصطدامها أحيانا ببعض الاستعمالات اللغوية، فقالوا: " ليس من شرط المقيس

عليه الكثرة ".

٤- وقوع خلاف حول بعض الظواهر اللغوية، مثل: "ترخيم العلم المركب"، و"تقديم خبر كان الناسخة عليها أو توسطها بينها وبين اسمها" ... وغيرها، فكانت مجالا للاستظهار العقلي والحجاج الذي شَعَّب المسائل، ولم يصف واقعها اللغوي.

٥- وُجِدت قواعد نحوية تنقضها قواعد أخرى، وأخرى توزعت على مستويات مختلفة للغة؛ وهذا يتعارض مع وحدة الموضوع والدراسة التي هي من أهم خصائص العلوم، ولا سيما النحو العربي.

٦- احترام النحاة -على اختلاف توجهاتهم- كلَّ ما شذ في اللغة عن قواعدها، حيث اتخذوا عدة إجراءات تضمن دخوله تحت لواء القاعدة المطردة، وذلك بإضافة شروط نحوية لها، وتوسيع رقعة المسموعات في القراءات القرآنية والحديث الشريف، والقول بحجية لغات العرب، والتطور اللغوي، والضرورة الشعرية، والتأويل النحوي ... إلخ.

وتوصي الدراسة بما يأتي:

- تضييق دائرة التوهم في النحو العربي، فبناء القاعدة على الظن أمر مرفوض، ولا يلجأ إليه النحوي في تفسير القاعدة إلا في أضيق الحدود؛ لأنه يفتح بابا من التمحل والخلف الواسع بين النحاة.

- تنقية أبواب النحو من الشواهد الشعرية التي وُصِمَتْ بالصنعة لاستحداث القواعد وأحكامها النحوية، أو على الأقل قصر دراستها على المتخصصين؛ تيسيرا على المتعلمين.

- إعادة النظر في روايات الشاهد الشعري، وما بني عليه من قواعد نحوية متضاربة، وذلك بتفعيل منهج المُحَدِّثين في نقد السند والمتن؛ لأن النحاة وقعوا فيما وقع فيه دارسو الأدب من الاعتماد على روايات متعددة، رغم أن جهة الدرس وغايته منفكة بين الفريقين.

***

(قائمة المصادر والمراجع)

الأَحكام النحوية بين الثبات والتحول، د. وليد محمد عبد الباقي. دار غريب بالقاهرة، الطبعة الأولي ٢٠١٤م.

الأَشباه والنظائر فى النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق فايز ترحيني. دار الكتاب العربي بلبنان، طبعة ١٩٨٤م.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. المكتبة العصرية ببيروت، طبعة ١٩٩٨م.

أُصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم. دار غريب بالقاهرة، طبعة ٢٠٠٦م.

الأصول دراسة ايبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان. عالم الكتب بالقاهرة، طبعة ٢٠٠٠م.

الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثالثة ١٩٩٦م.

ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد وآخر. مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٨م .

الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق د. محمود سليمان ياقوت. دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، طبعة ٢٠٠٦م.

الإِغراب في جدل الإعراب، أبو البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني. مطبعة الجامعة السورية، طبعة ١٩٥٧م.

الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي، تصحيح أحمد أمين، وأحمد الزين. منشورات دار مكتبة الحياة ببيروت، بدون طبعة أو تاريخ.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية ببيروت، طبعة ١٩٩٧م.

الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو بن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليلي. طبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالعراق، بدون تاريخ.

بحوث ومقالات في اللغة، د. رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٢م.
التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي. دار العلم بدمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٨م .
التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهري ، تحقيق محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
التعريفات، الشريف الجرجاني. دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٣م.
تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين. دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.
التفكير العلمي في النحو العربي: الاستقراء – التحليل– التفسير، د. حسن خميس الملخ. دار الشروق برام الله، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.
التقعيد النحوي بين السماع والقياس، محمود عبد السلام شرف الدين. رسالة ماجستير، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة، سنة ١٩٦٨م.
توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن أم قاسم المرادي، تحقيق د. عبد الرحمن على سليمان. دار الفكر العربي بالقاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل البخاري، دار الشعب بالقاهرة، طبعة ١٩٨٧م.
الجنى الداني في حروف المعاني، ابن أم قاسم المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة وآخر. دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٢م.
خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الرابعة ٢٠٠٠م.
الخصائص، أبو الفتح بن جني، تحقيق محمد علي النجار. الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة، طبعة ١٩٩٩م.

الخلاف النحوي في مغني اللبيب لابن هشام، أحمد علي محمد. رسالة ماجستير، كلية دار العلوم بالقاهرة، سنة ٢٠٠٤م.

ديوان جرير شرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان طه. دار المعارف بمصر، طبعة ثالثة.

ديوان زهير بن أبي سلمى بشرح أبي العباس ثعلب، تحقيق حنا نصر الحتي. دار الكتاب العربي ببيروت، طبعة ٢٠٠٤م.

ديوان طرفة بن العبد، تحقيق عبد الرحمن المصطاوي. دار المعرفة ببيروت، طبعة ٢٠٠٣م.

ديوان الفرزدق، تحقيق علي فاغور. دار الكتب العلمية ببيروت، طبعة ١٩٨٧م.

ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق حمدو طماس. دار المعرفة ببيروت، طبعة ٢٠٠٤م.

ديوان المخبل السعدي، ضمن كتاب شعراء مقلون، تحقيق حاتم الضامن. عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

ديوان النابغة الذبياني، تحقيق حمدو طماس. دار المعرفة ببيروت، طبعة ثانية ٢٠٠٥م.

رسالة الحدود، أبو الحسن الرماني، تحقيق د. إبراهيم السامرائي. دار الفكر – عمان، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي. دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٢م.

شرح الأشموني على الألفية ومعه حاشية الصبان وشرح الشواهد للعيني، الأشموني، تحقيق د. طه عبد الرؤوف سعد. المكتبة التوفيقية بالقاهرة، بدون طبعة أو تاريخ.

شرح ألفية بن مالك، محمد بن الناظم، تحقيق د.عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. دار الجيل ببيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م .

شرح التسهيل، جمال الدين بن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، وآخر. دار هجر بالقاهرة، الطبعة الأولى١٩٩٠م.

شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي، تحقيق د. يوسف حسن عمر. منشورات جامعة قاريونس بليبيا، طبعة ١٩٧٨م.
شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، تحقيق د. محمد نور الحسن وآخرين. دار الكتب العلمية ببيروت، طبعة ١٩٧٥م.
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مكتبة دار التراث بالقاهرة، الطبعة العشرون ١٩٨٠م.
شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، جمال الدين بن مالك ، تحقيق د. عدنان عبد الرحمن الدوري. مطبعة العاني ببغداد، طبعة ١٩٧٨م.
شرح الكافيه الشافيه، جمال الدين بن مالك، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي. دار المأمون للتراث بالسعودية، طبعة ١٩٨٢م.
شرح المفصل، ابن يعيش الحلبي، إدارة الطباعة المنيرية بمصر، بدون طبعة أوتاريخ.
شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين بن مالك، تحقيق د. محمد فؤاد عبد الباقي. مكتبة العروبة بالقاهرة، بدون طبعة أو تاريخ .
طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.
العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق خليل الميس. دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣ه.
الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون. دار الجيل ببيروت، بدون طبعة أوتاريخ.
الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم الزمخشري،. دار إحياء التراث العربي ببيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.
الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي، تحقيق عدنان درويش وآخر. مؤسسة الرسالة ببيروت، طبعة ٢٠٠١م.

اللغة، فندريس، ترجمة د. عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص. مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة، طبعة١٩٥٠م.
اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان. عالم الكتب بالقاهرة، الطبعة الرابعة ٢٠٠١م.
اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن. دار المعارف بمصر، طبعة ١٩٦٦م.
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحق الشاطبي ، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين. معهد البحوث العلمية وإحياء الثراث الإسلامي– جامعة أم القرى، طبعة ٢٠٠٧م.
المدخل إلى دراسة النحو العربي، د. علي أبو المكارم. دار غريب بالقاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.
المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين. دار الحرم للتراث بالقاهرة، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ.
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية ببيروت، طبعة١٩٩١م.
المقتضب، أبو العباس المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، طبعة ١٣٨٥ – ١٣٨٨هـ .
نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم السهيلي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا. دار الرياض للنشر والتوزيع، بدون طبعة أو تاريخ.
نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري، تحقيق د. إبراهيم السامرائي. مكتبة المنار، الزرقاء بالأردن، طبعة ١٩٨٥م.
النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة د. محمد عبد القادر أحمد. دار الشروق بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨١م.
همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق د. أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

الهوامش الإحالات :

١) انظر بتصرف: الأصول دراسة ايبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، للدكتور تمام حسان (٦١ – ٦٢).
٢) الأصول في النحو لابن السراج (١/ ٥٦- ٥٧)، والخصائص، لابن جني (١/ ٩٨– ٩٩).
٣) عقد ابن جنى بابًا في الخصائص، عنوانه " اختلاف اللغات وكلها حجة " (٢/ ١٢- ١٤).
٤) انظر: الأحكام النحوية بين الثبات والتحول، للدكتور وليد محمد عبد الباقي (٤٣– ٤٤).
٥) انظر: طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي (٣٩).
٦) الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي (١١٤).
٧) لم يرد الشاذ في كلامه، وربما استبدل به النادر، وانظر: رسالة الحدود للرماني (٧٣).
٨) الخصائص (١/ ٩٨).
٩) الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي (١/ ٢).
١٠) التعريفات (١٢٤).
١١) المصدر السابق (١٢٤).
١٢) الكتاب (٣/ ٥٠٨).
١٣) الأصول في النحو (١/ ٣٢٤).
١٤) المصدر السابق (١/ ٥٦ – ٥٧).
١٥) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (١/ ٢١٤).
١٦) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١/ ٢١٩).
١٧) همع الهوامع (٢/ ٣٥٢)، وارتشاف الضرب من لسان العرب (٣/ ١٧٤٧).
١٨) اللغة والنحو بين القديم والحديث، للأستاذ عباس حسن (٤١).
١٩) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٤٣٠).
٢٠) أصول التفكير النحوي، للدكتور علي أبو المكارم (٢٧).
٢١) الإغراب في جدل الإعراب، لابن الأنباري (٤٥).
٢٢) المدخل إلى دراسة النحو العربي (١٢٤).
٢٣) التفكير العلمي في النحو العربي (٣٩– ٤٠)، وانظر: التقعيد النحوي بين السماع والقياس للدكتور محمود عبد السلام شرف الدين، المقدمة ص (ب).
٢٤) الاقتراح في علم أصول النحو (٢١٦).

٢٥) المصدر السابق (٦٤).
٢٦) الخصائص (١/ ١١٦).
٢٧) شرح المفصل (٥/ ١٤٦– ١٤٧)، وانظر: شرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٤).
٢٨) الخصائص (١/ ١١٧).
٢٩) انظر في ذلك: اللغة والنحو بين القديم والحديث (٤٥)، والأحكام النحوية بين الثبات والتحول (٨٧– ٨٨).
٣٠) انظر على سبيل المثال: كتاب اللغة بين المعيارية والوصفية للدكتور تمام حسان.
٣١) لمع الأدلة في أصول النحو (٨١).
٣٢) المصدر السابق (٩٣).
٣٣) شرح المفصل، لابن يعيش (٥١/٣).
٣٤) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (٣/ ٩٤).
٣٥) الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٤٤٣).
٣٦) نتائج الفكر في النحو (٢٠٧).
٣٧) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي (٤/ ٦٤٣). وهو رأي الصبان في حاشيته على شرح الأشموني (٣/ ٩٤).
٣٨) التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهري (٢/ ١١٧).
٣٩) البيت من الوافر، للبيد بن ربيعة في ديوانه (٧٠)، والكتاب (٣٧٢/١)، والمقتضب (٢٣٧/٣)، وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف (٨٢٢/٢)، وخزانة الأدب (١٩٢/٣).
٤٠) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ (١/ ٤٤٧).
٤١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢/ ٢٢٧) .
٤٢) انظر: الكتاب (١/ ٣٧٠)، وارتشاف الضرب من لسان العرب (٣/ ١٥٧٠)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٣٧٤) .
٤٣) انظر مرتبا: شرح الأشموني على الألفية (٢/ ٢٥٧)، والمقتضب (٣/ ٢٣٤).
٤٤) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٣٢٨–٣٢٩، ٧٣٦)، وشرح الألفية لابن الناظم (٣١٦– ٣١٧).
٤٥) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب (٣/ ١٥٧٢).
٤٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني (٣/ ٩٤).
٤٧) اللغة بين المعيارية والوصفية (١٥٨).

٤٨) ارتشاف العرب من لسان العرب (٥/ ٢٢٣٠).
٤٩) المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٣٤٧- ٣٥٦)، وهمع الهوامع (٢/ ٦٢- ٦٣)، وارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٢٧– ٢٢٣١)، والإيضاح في شرح المفصل (١/ ٣٠٣)، وشرح الرضي على الكافية (١/ ٣٩٤- ٣٩٧).
٥٠) البيت من الطويل، لزهير بن أبي سلمى، في ديوانه (١٦٣)، والكتاب (٢/٢٧١)، والإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٢١٥).
٥١) الكتاب (٢/ ٢٧١).
٥٢) شرح الرضي على الكافية (١/ ٣٩٦).
٥٣) الأصول في النحو (١/ ٨٩)، وانظر: شرح التسهيل (١/ ٣٥٥).
٥٤) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٣٧٤).
٥٥) الخلاف النحوي في مغني اللبيب لابن هشام (٦).
٥٦) أصول التفكير النحوي، للدكتور علي أبو المكارم (١٢٨).
٥٧) انظر: المسألة ص (٤١– ٤٤).
٥٨) الحديث في الجامع الصحيح (صحيح البخاري) (٤/ ٣٠).
٥٩) المصدر السابق (٩/ ١٤٢).
٦٠) الحديث في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (٢/ ٦٠٨).
٦١) شرح الرضي على الكافية (٢/ ١١٩).
٦٢) الجنى الداني في حروف المعاني (٤٨٥– ٤٨٦).
٦٣) شرح الألفية، ومعه حاشية الصبان وشرح الشواهد للعيني (١/ ٤٠٤).
٦٤) معني اللبيب عن كتب الأعاريب (١/ ٢٧)، وانظر: الجنى الداني في حروف المعاني (٣٦٣– ٣٦٤).
٦٥) انظر: الخصائص (١/ ١٩٢– ١٩٤).
٦٦) نقلا عن: ارتشاف الضرب من لسان العرب (٤/ ١٩١٤).
٦٧) انظر: أقسام العطف في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (٢/ ٥٤٥– ٥٥٥).
٦٨) نقلا عن: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (٢/ ٥٥١).
٦٩) الكتاب (٣/ ١٠١).
٧٠) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٣/ ١٩٧).

٧١) اللغة والنحو بين القديم والحديث (١٦٨– ١٦٩).
٧٢) الكليات : معجم في المصطلحات والفروق اللغوية (١٠١٠).
٧٣) الخصائص (٢/ ٤١٣).
٧٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (٢/ ٥٤٥– ٥٥٥).
٧٥) انظر: الكشاف (٢/ ٥١١)، وتفسير البحر المحيط (٥/ ٢٤٤).
٧٦) تفسير البحر المحيط (٨/ ٣٠٤). وانظر أيضا (٨/ ٢٧١)، (٨/ ٤١٩).
٧٧) انظر الخصائص (١/ ١٢٦، ١٨٦)، والاقتراح في علم أصول النحو (١٥٦).
٧٨) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٣٠٣).
٧٩) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (١/ ١٦٥– ١٦٦).
٨٠) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٦٩).
٨١) الخصائص (١/ ١٢٥).
٨٢) الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٣٩٧– ٣٩٨).
٨٣) الاقتراح في علم أصول النحو (٣٢).
٨٤) الخصائص (٢/ ١٢).
٨٥) الكتاب (١/ ٣٢).
٨٦) الأصول في النحو (١/ ٥٦، ٥٧).
٨٧) الخصائص (٢/ ١٤).
٨٨) الاقتراح في علم أصول النحو وجدله (١٠١– ١٠٢).
٨٩) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (١/ ٣٨٣).
٩٠) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١/ ٢٤٥– ٢٤٦).
٩١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (١/ ٣٦٦).
٩٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١/ ٢٤٦ – ٢٤٧).
٩٣) التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء – التحليل - التفسير (٤١).
٩٤) انظر: رأي في تفسير الشواذ في لغة العرب، ضمن كتابه بحوث ومقالات في اللغة (٥٨).
٩٥) اللغة (٢٠٨).
٩٦) شرح المفصل (٣/ ٨٥).

٩٧) شرح الرضي على الكافية (٢/ ٥).
٩٨) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب (٢/ ٩٤٥– ٩٥١).
٩٩) البيت من الطويل، بلا نسبة في همع الهوامع (٢/ ٢٢٣)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٨٧٤).
١٠٠) انظر: الخصائص (١/ ٢٩٥)، وارتشاف الضرب من لسان العرب (٢/ ٩٤٣)، وشرح التسهيل (١/ ١٦١).
١٠١) البيت من الطويل، للنابغة الذبياني في ديوانه (٨٢)، و الخصائص (١/ ٢٩٤)، وأوضح المسالك (١١٠/٢)، وهمع الهوامع (٢٢١/١)، وخزانة الأدب لعبد القادر البغدادي (١/ ٢٧٨).
١٠٢) الخصائص (١/ ٢٩٦).
١٠٣) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (١/ ١٧).
١٠٤) الكتاب (١/ ٢٠٤– ٢٠٥).
١٠٥) البيت من الطويل، للمخبل السعدي في ديوانه (٢٩٠) برواية (ليلى)، وفي الخصائص (٢/ ٣٨٤)، والإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٨٢٨).
١٠٦) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٨٢٨/٢– ٨٣٢)، وشرح التسهيل (٢/ ٣٨٩– ٣٩١).
١٠٧) البيت من الطويل، لطرفة بن العبد، في ديوانه (٣٣)، والكتاب (٣/ ٩٩) .
١٠٨) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (٢/ ٥٦٠– ٥٦٥).
١٠٩) الاقتراح في علم أصول النحو (٦٣) .
١١٠) البيت من الكامل، في الكتاب (١١٣/١)، وخزانة الأدب (٨/ ١٦٩).
١١١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (٨/ ١٦٩).
١١٢) الأبيات من مجزوء الرمل، في شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٦٣)، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها (١/ ١٧٩)، وخزانة الأدب (١/ ١٧٧).
١١٣) انظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها (١/ ١٧٩).
١١٤) شرح المفصل (١/ ٦٢).

١١٥) البيت من البسيط، في النوادر في اللغة (٢٠٨)، والكتاب (٣/ ٦٥)، والأصول (٣/٤٦٢).

١١٦) انظر: الكتاب (٣/ ٦٤- ٦٥).

١١٧) النوادر في اللغة (٢٠٨).

١١٨) البيت من الوافر، لجرير في ديوانه (١/ ٢٢١)، وفي الكتاب (٢/ ٢٧٠)، وشرح التسهيل (٣/ ٤٣٠)، وأوضح المسالك (٤/ ٦٤).

١١٩) شرح التسهيل (٣/ ٤٣٠). وانظر: الكتاب (٢/ ٢٧٠).

١٢٠) اللغة بين المعيارية والوصفية (١٧٦).

١٢١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (١/ ٦).

١٢٢) البيت من الطويل، للفرزذق في ديوانه (٣٨٦) برواية " مجرّف "، والإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١٨٨).

١٢٣) انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء (٢٨).